تكبر المخاوف لدى حكومة الاحتلال، خصوصاً رئيسها بنيامين نتنياهو، من إصدار المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحقه، على خلفية حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال في غزة. وذلك فيما برز أمس رفض اردني للتعاطي مع خطط الاحتلال، إدخال قوات عربية الى غزة بعد الحرب

الاحتلال يتأهب لـ«الجنائية الدولية»

عمّان: لن ننخرط وراء نتنياهو ولن نرسل قوات إلى غزة

نتنياهو في كلمة له في تل أبيب، 18 يونيو الحالي (فرانس برس)

للحديث تتمة...

للصراع الدولي في ليبيا وجه آخر

اسامة علي

في خلفيات حراك الصراع الدولي في ليبيا ثمّة قراءة أخرى للمواطن، بعيدة عن قراءات وحسابات السياسة والقادة الذين التهوا بالنظر إلى كراسيهم، واقتصر تفكيرهم على تثبيتها بأي وسيلة، ولو كان الأمر على حساب المواطن. تتابع تلك القراءة البعيدة عن عين السياسي والقائد تفاصيل ومجريات توسّع النفوذ الخارجي، تحديداً الروسي والأميركي، الذي بدأ يتصاعد بشكل واضح. وإن كان الروس في طريقهم إلى المجاهرة بهدفهم الاستراتيجي في بناء قواعد عسكرية في البلاد، والتمدّد من خلالها في الداخل الأفريقي باستغلال كل الفراغات الدولية، وإن كان الأميركيون يسعون إلى إفشال الأهداف الروسية، إلا أن صدامهما قد يخدم مصالح طرف آخر في ليبيا لم يحسب الجميع له وجوداً، أي المواطن الليبي.

تعتزم واشنطن زيادة ثقلها السياسي في ليبيا، فتستعدّ لإعادة فتح سفارتها في طرابلس بسفير بدلاً من قائم بأعمال. وهذا كله بالتوازي مع الرؤى والتصورات التي أشارت الدبلوماسية الأميركية ستيفاني خوري ضمناً إلى إمكانية تبنّيها في خططها المقبلة، ومنها اتفاق سياسي جديد.

في الجانب الآخر، تدفع موسكو بملف المصالحة الوطنية أساساً للحل قبل الحديث عن أي تسوية سياسية. وبعيداً عن المصالح البعيدة للدولتين، يبدو أن الاتجاه الأميركي الذي يركز على ملء الفراغات والاختراقات في الشأن الاقتصادي، ويرى في مبدأ التوزيع العادل للثروة الطرق الأمثل لتفكيك الأزمة الليبية والسيطرة عليها، قد يكون له وجه آخر يخفف المعاناة المالية والاقتصادية للمواطن. في المقابل، قد يكون لملف المصالحة وحشد الروس الجهود القبلية والاجتماعية له، وجه آخر أيضاً يقطع الطريق أمام عودة شبح الحروب التي لم يتضرّر منها سوى المواطن.

صحيحٌ أن تلك السياسة الأميركية والروسية، قد تهيمن على مقدّرات البلاد، لكن مئات التدوينات على منصات التواصل الاجتماعي، لا تعكس شيئاً سوى انخفاض آمال المواطن السابقة، التي كانت تسير تحت شعارات الكرامة والحرية ودولة القانون والمؤسسات وبشكل كبير. في السياق، يزداد حجم متابعة مدونين ونشطاء للشأن العام كلما طرأ خبر يشير إلى ممارسة طرف دولي ضغوطه على القادة والسياسة المتمترسين على كراسيهم وإخضاعهم لأمر جديد، في صورة لم تعد تخفي حنق المواطن وترحيبه بسقوط أي قائد أو سياسي من المشهد، فكل أمل المواطن الليبي بات اليوم أن يُطعم من جوع ويأمن من خوف القادة المتسلطين.

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

لم يمر يوم من الأيام الـ264 في الحرب على قطاع غزة من دون أن يرتكب الاحتلال مجازر بحق أهالي القطاع، لتتخطى أعداد الشهداء والمصابين الـ120 ألفاً، وذلك بأوامر من حكومة بنيامين نتنياهو التي ترفض حتى اليوم أي وقف دائم لهذا العدوان، فيما بات نتنياهو يخشى صدور أمر اعتقال بحقه وبحق وزراء في حكومته من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وهو الذي يستعد للتوجه إلى واشنطن لإلقاء خطاب في الكونغرس الأميركي في 24 يوليو/تموز المقبل. ولهذا يحاول نتنياهو وحكومته التأهب للبوم التالي لإصدار هذه المذكرات، وإمكان التوجه إلى المحكمة الدولية لعرض ادعاءات بهدف إلغاء هذه الأوامر. لكن حرب الإبادة المستمرة في غزة، وفي غياب أي تصور للاحتلال حول اليوم التالي للحرب، لا تزال تدفع الحكومة الإسرائيلية إلى مواصلة عدوانها، وسط رفض عربي، أخره من الأردن، لإرسال قوات إلى غزة للتعامل مع الأمر الواقع الذي يخلقه الاحتلال في غزة.

وأجرى نتنياهو، ليلة الثلاثاء، مناقشات مع مسؤولين إسرائيليين بشأن احتمال إصدار قضاة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، أوامر اعتقال بحقه، وبحق وزير الأمن يوآف غالانت، استجابة لطلب المدعي العام للمحكمة كريم خان، الذي يتهمهما بارتكاب جرائم حرب وضد الإنسانية. وشارك في الجلسة عدد من الشخصيات والمسؤولين، بينهم وزير القضاء ياريف ليفين، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، والمستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا. ووفق صحيفة يديعوت أحرونوت، تشير تقديرات نتنياهو إلى أن المحكمة ستستجيب لطلب خان، وتصدر أوامر اعتقال ضده في الفترة القريبة، وربما قبل توجهه لإلقاء خطاب في الكونغرس الأميركي في 24 يوليو المقبل. وبحسب الصحيفة، كلما تم الابتعاد أكثر عن 20 مايو/أيار الماضي، الموعد الذي قدّم فيه خان الطلب، تقترب أكثر اللحظة التي سيتوجّب على قضاة المحكمة اتخاذ قرار فيها، ومع هذا لا يوجد موعد محدد بعد. وبناء على قضايا سابقة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فإن إصدار أوامر من هذا النوع، قد يتراوح بين شهر وثمانية أشهر، وفي حالة نتنياهو وغالانت، فإن الموعد النهائي قد يصل حتى يناير/كانون الثاني المقبل.

ويركز المسؤولون الإسرائيليون بالأساس في هذه الفترة، على مناقشة مرحلة اليوم التالي، في حال قرر القضاة فعلاً إصدار أوامر اعتقال ضد نتنياهو وغالانت. وفحصت المناقشات أيضاً إمكانية توجّه نتنياهو شخصياً إلى كريم خان، إلا أن هذا الخيار لم يعد قائماً. وبإمكان إسرائيل وأيضاً الشخصيات التي تصدر ضدها أوامر اعتقال شخصية، التوجه إلى المحكمة وعرض ادعاءات من أجل إلغاء الأوامر. يذكر أن 123 دولة موقّعة على معاهدة روما، التي تعرّف صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ومن المفترض أن تنفّذ هذه الدول الأوامر وتلتزم بها، واعتقال من يصدر بحقه. وبغاير نتنياهو بالسفر إلى واشنطن، وفق التقديرات الإسرائيلية، لأنه قد يكون معرضاً للاعتقال، إن هبطت طائراته، حتى لو اضطرارياً، في دولة موقّعة على معاهدة روما.

سياسياً، شدد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت من واشنطن على أن «الأهداف والغايات في الحرب (على غزة) مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة». وفي انتقاد لنتنياهو، قال غالانت: «أحياناً نختلف حول سبل تحقيقها، نحن نحل الخلافات في غرف مغلقة بطريقة مشتركة، وهذا أمر جيد». واردف أن إسرائيل «تقف بثبات» خلف الصفقة التي أعلنها الرئيس الأميركي جو بايدن لتبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة. وجاء كلام غالانت قبل لقائه أمس مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، في واشنطن، وفق بيان صدر عن وزارة الأمن الإسرائيلية، فيما لم يتأخر رد نتنياهو عليه؛ إذ قال «عندما لا تحل الخلافات في الغرف المغلقة اضطر للتحدث علنا لجلب ما يحتاجه مقاتلونا».

من جهته، أفاد متحدث باسم البيت الأبيض أمس أن واشنطن «تقف إلى جانب إسرائيل، وستعمل على تزويدها بما تحتاجه من أجل الدفاع عن نفسها»، مشدداً على أن «المساعدات العسكرية الأميركية مستمرة في الوصول إلى إسرائيل». ورفض الرد على تصريحات نتنياهو بشأن تأخير التسليح قائلاً «إننا نركز على تزويد إسرائيل بما تحتاجه». كما زعم أن بلاده تواصل تقديم المساعدات الإنسانية لغزة، بأن العمل من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، و«العمل مع نتنياهو وفريقه من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار حتى نتمكن من إنهاء الصراع».

في هذا الوقت، كان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي يؤكد أن بلاده «لن تنخلط» وراء نتنياهو في غزة، ولن ترسل قوات لتحل مكان «قوات الاحتلال» في القطاع. وخلال مؤتمر صحافي مع نظيره اليوناني جيورجوس جيرابيتريسيس في أثينا، قال الصفدي: «لن ننخلط وراء نتنياهو، لن نرسل قوات إلى غزة لتكون بديلاً عن قوات الاحتلال الإسرائيلي، ونكون نحن في مكان من يتعامل مع الواقع الكارثي الذي أوجده نتنياهو وحكومته وهذا العدوان». واستدرك الصفدي: «ما نقوله إننا نريد خطة شاملة ليس فقط لوقف الحرب، بل للتوصل إلى السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، وهذا يعني أساساً أنه لا يمكن قبول أي مقاربة تتعامل مع غزة بشكل منفصل عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة». وأشار الصفدي إلى أنه «لا يمكن أن يسمح لنتنياهو ووزرائه المتطرفين بمزيد من الإجراءات التي ترهن المنطقة للدمار». ولفت إلى أن «خطر توسع الصراع الإقليمي يتفاقم يوما بعد يوم، وهذا يدفعنا جميعاً باتجاه تحركات فورية». وتابع الصفدي: «الحكومة الإسرائيلية لا تريد السلام، ولا يمكن السماح باستمرار الحرب على غزة (..) يجب ان تتوقف».

من جهته، جدد وزير الخارجية المصري سامح شكري التأكيد على موقف مصر الرافض لسيطرة إسرائيل عسكرياً على معبر رفح من الجانب الفلسطيني، مما أدى إلى توقف تدفق المساعدات الإنسانية، موضحاً أن العدوان على الفلسطينيين في غزة ليس بمعزل عن الأوضاع في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وأن الحكومة الإسرائيلية مستمرة في خلق مناخ ضاغط على الفلسطينيين. وحذر شكري في الوقت ذاته من تداعيات التصعيد المستمر بما ينذر بتزايد مخاطر توسيع رقعة الصراع، الأمر الذي سيكون له تداعيات شديدة السلبية على أمن واستقرار المنطقة. كلام شكري جاء خلال لقائه أمس في القاهرة نظيره اليمني شائع محسن الزنداني.

في هذا الوقت، تكبر مشاكل حكومة نتنياهو مع مواصلتها الحرب على القطاع، وآخر مشاكلها قرار المحكمة العليا بتجنيد الحريديم في الجيش. وفي هذا السياق، أفادت قناة كان 11 العبرية، بأن حزبي شاس ويهدوت هتورا، بدرسان الاستقالة من الحكومة ودعمها من الخارج عند الحاجة، وذلك في أعقاب الإحباط الكبير جراء التطورات الأخيرة، من قرار المحكمة وتداعياته، ووقف التمويل للمعاهد الدينية، وإلغاء مكانة طلاب هذه المدارس. وتابعت القناة أنه على الرغم من الوضع السياسي الصعب بالنسبة إلى الحزبين، إلا أنهما لا ينويان حل الكنيست والتوجه إلى إجراء انتخابات خلال الأشهر القريبة، لاعتقادهما أنه لا توجد حكومة أخرى يمكنها أن تمرر القوانين التي يهتمان بها. إلا أن حركة شاس أنكرت ما نشرته القناة. من جانبها، سارعت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا في أعقاب قرار المحكمة، بالإيعاز للمؤسسة الأمنية بالعمل الفوري على تجنيد 3 آلاف من بين طلاب المدارس الدينية، بالإضافة إلى عدد المجندين الحريديم الملتحقين اليوم بالخدمة العسكرية، واستنفاد إمكانيات التجنيد.

وفي سياق متصل، تسببت الخلافات في إرجاء لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، أمس، التصويت على مشروع قانون تمديد خدمة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي. وقال الكنيست في بيان «بالنسبة لغير الضباط، يُمنح الإعفاء من الخدمة الاحتياطية عند سن 41 بدلاً من 40. وبالنسبة للضباط، سيتم الإعفاء عند سن 46 عاماً بدلاً من 45». وأشارت هيئة البث الإسرائيلية إلى أن الكنيست صادق، مساء الاثنين، على مشروع القانون بالقراءة الأولى، و«لكن الآن لن يُطرح للتصويت في القراءتين الثانية والثالثة». وأضافت أنه «إذا لم تتم المصادقة على القانون، فستتم تسريح الآلاف من جنود الاحتياط من الخدمة في 1 يوليو/تموز المقبل».

وفي ظل نقص القوى البشرية إثر اتساع الجهد الحربي في أعقاب السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اضطر جيش الاحتلال أخيراً إلى الدفع بجنود تم استيعابهم في وحدات استخبارية وتكنولوجية وسيبرانية إلى وحدات قتالية. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أمس أن جيش الاحتلال سينقل عدداً كبيراً من المجندين الذين تقرر استيعابهم في وحدة التجسس الإلكتروني المعروفة بـ«8200»، وشعبة «الحوسبة» إلى الألوية والوحدات التي تشكّل سلاح المشاة. ولفتت الصحيفة إلى أن قرار قيادة الجيش الاحتلال بعد انقلاباً على التصور الذي منح في السابق أفضلية للتجنيد في وحدات السايبر والتكنولوجيا العسكرية. وحسب الصحيفة، فإن قرار قيادة جيش الاحتلال أثار حفيظة كبار قادة الوحدات الاستخبارية وتحديدا وحدة «8200»، الذين اشتكوا من أن نقل المجندين الذين تم فرزهم من صفوفها إلى الوية سلاح المشاة سيضر بجودة ضباطها وجنودها، مما سيؤثر على فاعلية الوحدة في المجال الاستخباري.

وفي سياق متصل، أفاد موقع والاه العبري أمس بأن الجيش الإسرائيلي يعكف على تأسيس «فرقة داود»؛ بحيث تضم نحو 40 ألف جندي، في ظل معاناته من نقص عددي. ووفق الموقع، فـ«على خلفية عدم وجود جنود للقيام بمهام أمنية متنوعة، بدأ الجيش الترويج لتأسيس فرقة تسمى الفرقة 96... فرقة داود». وأوضح أن «قوام الفرقة سيكون جنود ومجندات بلغوا سن الإعفاء ومتطوعين، بينهم متدينون، وستتألف من حوالي 40 ألف عنصر». وهذه الفرقة، وفق الموقع، «تم تعريفها من جانب هيئة الأركان العامة على أنها فرقة خفيفة، أي ستكون بدون ناقلات جنود مدرعة ودبابات».

ميدانياً، نفذ الجيش الإسرائيلي عمليات قصف مدفعي وغارات خلّفت شهداء في قطاع غزة، حيث تدور معارك مع مقاتلي «حماس» في رفح. وقال سكان، وفق وكالة رويترز، إن القتال اشتد في حي تل السلطان غرب رفح؛ حيث حاولت الدبابات أيضا شق طريقها شمالا وسط اشتباكات عنيفة. فيما أفادت القناة 13 الإسرائيلية بأن «القبة الحديدية» اعترضت صاروخا أطلق من غزة على نيريم في غلاف القطاع. وفي شمال القطاع، قال مسعفون إن ضربة إسرائيلية أسفرت عن استشهاد ثلاثة فلسطينيين وإصابة آخرين بالقرب من مخيم جباليا. كما أفادت مصادر طبية وكالة الأناضول، بأن عدداً من الشهداء وصلوا إلى مستشفى العودة جراء قصف إسرائيلي لعدد من الشقق السكنية في مخيم النصيرات. وأعلنت وزارة الصحة في غزة أمس أن الجيش الإسرائيلي ارتكب 4 مجازر ضد العائلات خلال 24 ساعة، وصل من ضحاياها إلى المستشفيات 60 شهيدا و140 إصابة، مضيفة في بيانها اليومي أن عدد الضحايا الفلسطينيين جراء الحرب ارتفع إلى 37718 شهيداً و86377 إصابة منذ 7 أكتوبر الماضي. من جهته، أعلن الجيش الإسرائيلي اغتياله مقاوماً في حركة «حماس» عبر غارة جوية جنوب قطاع غزة. وقال إن الغارة التي نفذت الثلاثاء «قضت على وسام أبو إسحاق، الذي أشرف خلال السنوات الماضية على تهريب أسلحة لصالح حماس عبر معبر رفح (البري بين غزة ومصر) وعبر أنفاق تحت الأرض». وأصيب 14 جندياً إسرائيلياً، بينهم 13 في قطاع غزة خلال 24 ساعة، وفق معطيات نشرها الجيش الإسرائيلي على موقعه الإلكتروني أمس. ووصل العدد المعلن للجنود الجرحى منذ بداية الحرب على غزة إلى 3922. وبشأن حصيلة القتلى، أوضحت المعطيات أن 666 جندياً وضابطاً قُتلوا منذ بداية الحرب.

في هذا الوقت، حذر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أمس، الفلسطينيين من اتصالات إسرائيلية وصفها بـ«المريبة»، تدعو عائلات للعودة إلى منازلها في محافظتي غزة والشمال «عبر الحاجز العسكري الذي يقيمه جيش الاحتلال على شارع الرشيد الساحلي في ساعات المساء». وأشار إلى أن الجيش الإسرائيلي سبق وارتكب جرائم «بحق فلسطينيين حاولوا العودة إلى محافظتي غزة والشمال، حيث أطلق النار عليهم، وأوقع بين صفوفهم العديد من الشهداء والجرحى».

هجوم للحوثيين

أعلنت جماعة الحوثيين، مساء الثلاثاء، استهداف سفينة إسرائيلية في البحر العربي بصاروخ بالستي «ما أدى إلى تعرضها لإصابة مباشرة». وقال المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع في بيان متلفز إن «القوات البحرية (للجماعة) نفذت عملية عسكرية نوعية استهدفت سفينة إم إس سي سارا في الإسرائيلية في البحر العربي وكانت الاصابة دقيقة ومباشرة». واوضح انه «تم تنفيذ العملية بصاروخ بالستي جديد دخل الخدمة بعد نجاح العمليات التجريبية».

غالانت: نحدّ الخلافات مع الولايات المتحدة في غرف مغلقة

الصفدي: لن نرسل قوات إلى غزة لتكون بديلا عن الاحتلال

حزبا شاس ويهدوت هتوراة يدرسان الاستقالة من الحكومة

عودة قطاع الأعمال في إسرائيل إلى تأدية دور سياسي

تظاهرة ضد التعديلات القضائية بمشاركة عمال الهايتك، تل أبيب، يناير 2023 (جالت غويز/فرانس برس)

مع تعثّر الحرب على غزة وارتفاع الثمن الاقتصادي الذي تدفعه تل أبيب، يحاول قطاع الأعمال في إسرائيل العودة إلى لعب دور سياسي أكبر، وهو ما سيساهم في زيادة الضغط على حكومة بنيامين نتنياهو

حيفا ـ **امطانس شحادة**

نشرت صحيفة ذي ماركر الاقتصادية يوم 23 يونيو/حزيران الحالي، استناداً إلى وكالة بلومبيرغ الأميركية الإخبارية، أن مجموعة كبيرة من كبار رجال قطاع الأعمال في إسرائيل وأصحاب الشركات العملاقة، خصوصاً من قطاع التقنيات الحديثة، يخططون لخوض المعترك السياسي في إسرائيل، بسبب شعورهم بالإحباط من الحكومة الحالية. ويُجري هؤلاء استشارات ومناقشات سرية، وإن كانت أولية، لفحص خيارات مختلفة، بما في ذلك إنشاء حزب جديد، أو دعم أحد الأحزاب في المنظومة الحزبية في إسرائيل. جاءت هذه المداولات في الوقت الذي دعا فيه منتدى الأعمال الإسرائيلي، الذي يشارك فيه أعضاء من أكبر 200 شركة إسرائيلية، إلى إجراء انتخابات مبكرة «لإنقاذ إسرائيل من أزمة اقتصادية عميقة».

يمكن القول إن هذا المشهد ومحاولة أباطرة المال ورجال قطاع الأعمال في إسرائيل التنظم للتأثير على المشهد السياسي، جديد في الحالة الإسرائيلية في العقدين الأخيرين، بعد أن تراجع حضور ومكانة قطاع الأعمال سياسياً إلى حد كبير، مقارنة بدورهم في منتصف تسعينيات القرن الماضي.

برز تدخّل قطاع الأعمال في إسرائيل وكبار رجال الأعمال في السياسة الإسرائيلية بشكل خاص بداية تسعينيات القرن الماضي، فترة مفاوضات السلام واتفاق أوسلو. فقد ترافقت مفاوضات السلام برغبة إسرائيل الاندماج بالاقتصاد العالمي، العولمة وتغيير النظام والسياسات الاقتصادية، وشكّل السلام واندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي فرصة لإنتاج أرباح اقتصادية واجتماعية وسياسية، مستقبلية لبعض المجموعات في إسرائيل.

قطاع الأعمال في إسرائيل والنخب الاقتصادية رأيا أنّ في وسع عملية السلام والاندماج بالعولمة، أن يوفرا لإسرائيل شرعية إقليمية وعالمية، وبسهّلان انضمام إسرائيل للاقتصاد العالمي، وفتح أسواق جديدة، وتحقيق أرباح اقتصادية. قسم من قطاع الأعمال في إسرائيل كان على قناعة أنه بدون استقرار سياسي أمني، وبدون حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لن يتمكّن الاقتصاد الإسرائيلي من اللحاق بالعولمة الاقتصادية والنمو. هنا كانت حاجة لتدخّل القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية لدى أصحاب القرار بهدف تغيير السياسة والتعامل الإسرائيلي في موضوع الصراع مع الفلسطينيين. حينها كان لرجال الأعمال وقطاع الأعمال في إسرائيل دور جدي في التحوّل السياسي الذي حصل، ودعم حزب العمل ومرشحه إسحاق رابين في انتخابات 1992، وفوزه على حزب الليكود. مجتمع الأعمال تبنّى بمعظمه عملية السلام وأبدى استعداده للتدخّل والتأثير على متخذ القرار وعلى المجتمع في سبيل تحقيق ذلك. وفعلاً تحوّلت هذه المجموعة إلى مجموعة ضغط تعمل بشكل جماعي، بهدف تغيير السياسة العامة بما يضمن مصالح الاقتصاد الإسرائيلي الكلي ويضمن النمو والتطور، والمصالح الخاصة، أي تحقيق أهداف قطاع الأعمال في إسرائيل والمجتمع ككل.

نجاح تجربة التسعينيات وعمل الشركات الكبيرة في دعم عملية التفاوض والسلام لإنقاذ إسرائيل في تلك الفترة، لم يتحوّل إلى حالة ثابتة في المشهد السياسي الإسرائيلي، بل اقتصر على محاولة دفع الحكومة للدخول في مفاوضات ودعم العملية التفاوضية. مع العلم أن عملية السلام تعثّرت بعد ذلك بسبب اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلي إسحاق رابين. لكن انضمام إسرائيل للاقتصاد العالمي استمر وتوسع بدون الحاجة إلى التوصّل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين.

منذ بداية الألفية الثالثة، واستناداً إلى تصرف وتصريحات رجال قطاع الأعمال في إسرائيل والمؤتمرات الاقتصادية، اتضح أنّ أهداف رجال الصناعة والأعمال من التأثير على السياسة باتت تصب، بالأساس، في الحفاظ على السياسات الاقتصادية الليبرالية وتعميقها، وفي تحقيق مصالح الاقتصاد العينية لرجال الأعمال وأباطرة المال الإسرائيليين، بدون التدخّل في الشأن السياسي الأوسع.

هذا الحال تغيّر في العامين الأخيرين، بداية مع طرح الخطة الحكومية لتقييد القضاء، وبشكل أشد مع حرب الإبادة على غزة وتراجع مكانة إسرائيل الدولية، وبداية أزمات اقتصادية وبوادر مقاطعة اقتصادية قد تشكّل ضربة كبيرة لقطاع الأعمال. في العام الماضي برزت بدايات عودة قطاع الأعمال في إسرائيل والنخب الاقتصادية للعب دور في المشهد السياسي في إسرائيل، بعد طرح الخطة الحكومية لتقييد القضاء. أدت الخطة الحكومية إلى حملة احتجاجات واسعة في المجتمع الإسرائيلي من قبل المعارضين، وبالأساس لدى النخب التقليدية الأشكنازية، والطبقات الاقتصادية التي ترى أن الخطة ستغيّر طبيعة النظام القائم وهوية إسرائيل، وستلحق ضرراً اقتصادياً بمكانة إسرائيل دولياً. على أثر هذه المخاطر انتظمت عدة مجموعات اقتصادية، من عدة قطاعات، وشاركت في حملة الاحتجاجات. وبرز في هذه الاحتجاج الدور الرائد لقطاع التقنيات الحديثة الذي بدأ بحملة احتجاج خاصة به عنوانها «الخطة القضائية تضر بالهايتك» وأنه «بدون ديمقراطية لا يوجد هايتك». وعمل على تجنيد موارد مالية لتمويل الاحتجاجات وسمح للموظفين بالمشاركة في التظاهرات الاحتجاجية ضمن أيام العمل. كانت هذه الخطوات بدايات عودة قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية للعب دور في القضايا السياسية العامة والمشتعلة في إسرائيل، بعد أن تراجع عن هذا الدور في العقدين الأخيرين، واكتفى بمحاولات التأثير في الجوانب الاقتصادية. المنطلقات الأساسية لقطاع الأعمال كانت منطلقات الربح والخسارة الاقتصادية، ولكن لا يمكن تجاهل اهتمامه بالحفاظ على النظام المعرف كدولة «يهودية وديمقراطية». فالنخب الاقتصادية وعلى الرغم من أنها تحمل مشروعاً اقتصادياً ليبرالياً ومندمجة بالاقتصاد العالمي، إلا أنها ما زالت تحمل المشروع القومي الصهيوني، وهي داعمة لثقافة النواة والقيم الأساسية التي تعرّف دولة إسرائيل، ويهودية الدولة، ومركزية الأمن والشعور بالتهديد الأمني الدائم. بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 والحرب على غزة، تجنّد قطاع الأعمال وكبريات الشركات لدعم المجهود الحربي، ودعم النازحين من بلدات الجنوب والشمال. أخيراً، وبعد تعثّر الحرب على غزة وفشل كل المحاولات للتوصل إلى اتفاق تبادل أسرى ومخطوفين بين إسرائيل وحركة حماس، وتزايد الثمن الاقتصادي، من ضمنه زيادة العجز المالي للحكومة وارتفاع التضخم المالي، وتراجع مكانة إسرائيل الاقتصادية عالمياً، يحاول قطاع الأعمال في إسرائيل العودة للعب دور سياسي أكبر وأوضح في الساحة السياسية.

قطاع الأعمال يرى أن نتنياهو بات عائقاً أمام تحقيق أهداف إسرائيل، ويضر مصالح الدولة الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية، ويؤثر سلباً على قطاع الأعمال. يضاف إلى ذلك أن عدداً من أباطرة الأعمال والمال الإسرائيلي، فقدوا أقارب لهم في هجوم «حماس» في السابع من أكتوبر وفي الحرب على غزة، أبرزهم آبال فالدمن مؤسس شركة «ماليبنوكس» للتقنيات الحديثة الذي فقد ابنته في 7 أكتوبر. كما أن هناك شخصيات إضافية بارزة في مشهد الأعمال الإسرائيلي، مثل حامي بيريز ابن الرئيس الأسبق شمعون بيريز، الذي يملك واحدة من أكبر شركات الاستثمار في الشركات الناشئة، وغيرهم. يمكن القول إن دخول هؤلاء إلى مشهد العمل السياسي والحزبي، عن طريق إقامة حزب جديد أو دعم حزب قائم، لن يؤدي بالضرورة إلى حسم الصراع السياسي في إسرائيل، لكن لا يمكن إلغاء احتمال أن يساهم في زيادة الضغط على الحكومة الحالية وتعزيز حركات الاحتجاج، والضغط على الحكومة الإسرائيلية في الساحة الدولية، وقد يساهم في تغيير موازين القوى السياسية في إسرائيل.

معارضة الخطة القضائية

قامت مجموعة كبيرة من رجال الأعمال في إسرائيل، الأعضاء في ما يعرف باسم «أطار رؤساء الشركات وقيادات الاقتصاد»، بالتنظم لمعارضة الخطة القضائية التي كانت الحكومة تسعى لإقرارها، وأعلنت الاضراب العام مع نقابة العمال العامة ضد سنّ قانون الغاء حجة المعقولية في يوليو/تموز 2023، وكانت هذه اول مرة يشارك فيها القطاع الخاص بإضراب عام اعلنت عنه نقابة العمال العامة (الهستدروت) شمل المرافق الاقتصادية والخدماتية كافة.

معارك في سنار والفاشر

أكد شهود عيان تحدثوا لـ«العربي الجديد»، أمس الأربعاء، أن المعارك العنيفة مستمرة في منطقة جبل موية في ولاية سنار جنوب شرق السودان، مشيرين إلى مشاركة طيران الجيش في المواجهات، بعدما شنّ غارات على تجمعات قوات الدعم السريع. وعلى الرغم من عدم صدور أي بيان من الجيش منذ بدء العمليات العسكرية في ولاية سنار، نشر الإعلام العسكري، أمس الأربعاء، مقاطع فيديو، قال إنها لعملية حصر لمركبات المواطنين «التي تم تحريرها من قبضة مليشيا الدعم السريع بعد دحرهم من سنار وتكبيدهم خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد». أما في مدينة الفاشر، غربي السودان، فواصلت قوات الدعم السريع، أمس الأربعاء، قصفها المدفعي على المدينة، ما أدى إلى تضرر منازل المدنيين في المدينة التي تواصلت فيها حركة النزوح، حيث وصلت مئات الأسر لمدينة الدبة بالولاية الشمالية بحثاً عن الأمان.

(العربي الجديد)

عبد اللطيف المكي مرشحاً لرئاسيات تونس

أعلن حزب العمل والإنجاز في تونس رسمياً، أمس الأربعاء، ترشيح الأمين العام للحزب عبد اللطيف المكي (الصورة) للانتخابات الرئاسية التونسية، المقررة في موعد لم يُحدّد من الخريف المقبل. وأكد الحزب في ندوة صحافية أن للمكي تجربة سياسية لكونه وزيراً سابق للصحة، ونائبا ترأس لجنة للدفاع والأمن. من جهته، قال المكي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «بالإمكان الخروج من الأزمة، ويمكن تحقيق توازن بين الحرية وتطبيق القانون»، مشيراً إلى أن لديه برنامجاً «سيركز عليه فيما يتعلق بالاستثمار والتنمية». ولفت إلى أن «إصلاح تونس ممكن»، موضحاً أنهم «مستمرون في العمل مع جبهة الخلاص الوطني، ولكنّ هناك اختلاف في نقطة الترشح وانتظار توفر شروط الانتخابات». وأكد أنهم في «حزب العمل والإنجاز اختاروا هذا الخيار ويمكن لموقف جبهة الخلاص أن يتغير».

(العربي الجديد)

20 أكتوبر موعداً لانتخابات كردستان العراق

أعلنت رئاسة إقليم كردستان العراق، أمس الأربعاء، تاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، موعداً جديداً لإجراء انتخابات برلمان الإقليم، بعد تأجيل لمرات عدة بسبب خلافات سياسية، وآخرها بسبب إعلان مقاطعة الحزب الحاكم في الإقليم، الديمقراطي الكردستاني مقاطعة العملية الانتخابية، التي كان من المؤمل إجراؤها في شهر يونيو/حزيران الحالي قبل أن يتراجع أخيراً بعد تفاهمات جديدة مع بغداد. وقال المتحدث باسم رئاسة إقليم كردستان لشاد شهاب في مؤتمر صحافي بمدينة أربيل، إن «رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني حدد 20 أكتوبر المقبل موعداً جديداً»، مشيراً إلى أن التاريخ الجديد «يحظى بإجماع الجهات السياسية جميعها». من جهتها قالت المتحدثة باسم مفوضية الانتخابات جمانة الغلاي، لـ«العربي الجديد»، إن «المفوضية جاهزة لإجراء انتخابات برلمان إقليم كردستان وفق موعدها المحدد والمعلن من قبل رئاسة إقليم كردستان، ولا يوجد لدينا ما يعرقل العملية الانتخابية».

(العربي الجديد)

خلف قضبان السجون الإسرائيلية، يتعرض الأسرى الفلسطينيون لأقسى الانتهاكات لحقوقهم، من تجويع وتعذيب وصولاً إلى الإعدام، وكل ذلك بموجب سياسة تتبناها حكومة بنيامين نتنياهو خصوصاً منذ بدء الحرب على غزة في 7 أكتوبر الماضي

التنكيل بأسرى فلسطين

تجويع وتعذيب وإعدام داخل السجون الإسرائيلية

تحرك تضامني مع الأسرى الفلسطينيين، نابلس مايو 2024 (سيرغي بونوماريف/Getty)

حيفا ـ **نايف زيداني**

بعيداً عن الأنظار، تضاعف حكومة بنيامين نتنياهو سياسة التنكيل الممنهجة ضد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، سالبة كل أسير أي حق نصّت عليه القوانين الدولية، وصولاً إلى عملية تجويع يقودها تحديداً وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، عبر تقليل كميات الطعام المقدّمة للأسرى بشكل كبير، ما تسبب بخسارة بعض الأسرى عشرات الكيلوغرامات من أوزانهم. هذه السياسة التي باتت مطبقة خصوصاً بعد بداية الحرب على غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، يريدها بن غفير ضمن ما يسميها «سياسة الردع» لمنع الفلسطينيين من تنفيذ عمليات مقاومة كي لا يدخلوا السجن، بما يفيد أن الأوضاع في السجون الإسرائيلية سيئة لدرجة كبيرة. ويترافق ذلك مع الكشف عن ارتفاع أعداد الشهداء في صفوف الأسرى والمعتقلين في السجون والمعسكرات الإسرائيلية نتيجة للتعذيب، ليتأكد أن الأسرى يتعرضون للانتقام منذ بدء حرب غزة، وذلك فيما تسعى حكومة الاحتلال لإقامة آلية جديدة لمنع زيارات الصليب الأحمر للمعتقلين الفلسطينيين لإبعاد أي شهود عن الجرائم التي تحصل في السجون.

بموازاة ذلك، كشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطينيّ، في بيان مشترك أمس الأربعاء، أن أعداد الشهداء بين صفوف الأسرى والمعتقلين في السجون والمعسكرات الإسرائيلية نتيجة للتعذيب منذ 7 أكتوبر هي «الأعلى في تاريخ الحركة الأسيرة». وأوضح البيان أن «عدد الشهداء في السجون والمعسكرات الإسرائيلية الذين أعلن عنهم منذ بدء حرب الإبادة (في 7 أكتوبر) من قبل المؤسسات المختصة بلغ 18 شهيدا على الأقل، إلى جانب العشرات من معتقلي غزة الذين ارتقوا في سجون ومعسكرات الاحتلال، ولم يفصح عن هوياتهم». وأشار إلى أن «جريمة التعذيب كسياسة شكّلت أساساً للبنية الاستعمارية الإسرائيليّة، وقد مارس الاحتلال هذه الجريمة كنهج، وعمل على تطوير العديد من الأدوات والأساليب لترسيخها تعدّت التّعريف الذي اعتمدته المنظومة الحقوقية الدّولية لجريمة التعذيب». ولفت إلى أن عمليات التعذيب «تصاعدت بشكل غير مسبوق في مستواها وكثافتها منذ بدء حرب غزة»، لافتاً إلى أن «شهادات المعتقلين تشير إلى استخدام أساليب التعذيب النفسي والجسدي، التي تبدأ فعلياً منذ لحظة الاعتقال الأولى من خلال طريقة الاعتقال الوحشية وعمليات الترهيب الممنهجة، والضرب المبرّح، والتقييد الذي يتعمدون من خلاله التسبب بألم شديد في أطراف المعتقل». ويتعرض المعتقل، بحسب البيان، لـ«عمليات الشبح، والاحتجاز في معسكرات ومراكز توقيف وتحقيق في ظروف مذلّة ومهينة وحاطّة من الكرامة الإنسانية، وتوجيه الشتائم والكلمات النابية التي تمس المعتقلين وعائلاتهم، والتّحقيق معهم لمدد طويلة وحرمانهم من النوم». وتشير الشهادات إلى «التعرض لاعتداءات جنسيّة بما فيها جرائم الاغتصاب، وقد تسببت عمليات الضرب المبرّح والتّعذيب الشديد، إلى جانب استشهاد أسرى ومعتقلين، بإصابة المئات من المعتقلين بكسور تحديدا في الأضلاع، وتركهم بدون علاج».

ليس التعذيب الجسدي وحده ما يواجهه الأسرى في سجون الاحتلال، بل إنهم يعانون من تعمد سلطة السجون الإسرائيلية تقليل كميات الطعام المقدّمة لهم على نحو حاد إلى حد الجوع ما جعلهم يخسرون عشرات الكيلوغرامات من أوزانهم. جاء ذلك وفق التماس تقدّمت به جمعية حقوق المواطن، بعد تلقّي عشرات الشهادات من قبل أسرى ومعتقلين فلسطينيين لا علاقة لهم بحركة حماس، وأيضاً من قبل معتقلين لم تتم محاكمتهم بعد وكذلك معتقلين إداريين.

ونقلت صحيفة هآرتس أمس عن مصادر أمنية إسرائيلية أن سلطة سجون الاحتلال تخفي معلومات عن كميات الطعام المقدّمة إلى الأسرى الفلسطينيين منذ بداية الحرب على غزة، كما قامت بتخفيض الكميات، وسط شهادات حول عملية تجويع. وتوجّه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير في رسالة إلى مقدّمي الالتماس مدعياً أن الحديث يدور عن خطوة تحذيرية، بيد أن المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا، وقسم الالتماسات المقدّمة إلى المحكمة العليا في النيابة العامة، رفضا شمل هذا الادعاء في ردّ الحكومة الرسمي على المحكمة العليا. وشككت مصادر في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بقانونية هذه الإجراءات من قبل سلطة السجون الإسرائيلية، وحذّرت من أن تقديم الطعام بكميات أقل من الحد الأدنى الذي يُلزم إسرائيل بحسب القانون الدولي، وكذلك إخفاء معلومات بشأن هذا الموضوع، قد يؤديان إلى تبعات أمنية. وزعم ممثلو سلطة السجون خلال المداولات المغلقة في الآونة الأخيرة أنهم زادوا كمية الطعام، إلا أن «هآرتس» قالت إن الشهادات التي وصلتها أكدت أن كمية الطعام لا تزال منخفضة.

وفي ظل الخلافات بين بن غفير ووزارة القضاء، قدّمت الحكومة أمس الأربعاء فقط ردّها على الالتماس، فيما انتهى الموعد الأصلي الذي كان يجب عليها تقديمه فيه منذ عدة أيام. وزعمت سلطة السجون أنها زادت كميات الطعام بعد تقديم الالتماس، إلا أنها بحسب مصادر «هآرتس» لم تقدّم معطيات واقعية واضحة من الجهات المسؤولة في المؤسسة الأمنية، كما أخفت معلومات بشأن كميات الطعام الدقيقة المقدّمة للأسرى والمعتقلين. وأبدت جهات في وزارة القضاء، وكذلك في المؤسسة الأمنية، قلقاً من أن سياسة التجويع من قبل سلطة السجون قد تُلحق الأذى بإسرائيل على الساحة الدولية، وكذلك جهود المفاوضات أمام حركة حماس في محاولات التوصّل إلى صفقة. وكانت مفوّضة السجون السابقة كيتي بيري قد أقرت بأنها أوعزت في بداية الحرب بإغلاق الكانتينات الخاصة بالأسرى وإلغاء الطبخ في الأقسام، فيما تفاخر بن غفير بإلغاء بعض أنواع الطعام وبذلك قلل عملياً الكميات المقدّمة للأسرى.

واعترف المستشار القضائي لسلطة السجون عيران ناهون، خلال مؤتمر لنقابة المحامين، بتقليل كميات الطعام للأسرى، قائلاً «إنهم سيحصلون على أقل القليل وفق القانون»، وبموجب المعاهدات التي تُلزم إسرائيل. وأضاف أن وظيفة وزير الأمن القومي تحديد السياسات ما دامت تلبي الشروط القانونية، وتابع: «أنا لا أرى مشكلة في ذلك. لماذا نمنح المزيد؟ لقد كانت في الماضي حفلات، إلا أن سلطة السجون مرت بثورة». وبحسب مصادر «هآرتس»، «أدت سياسات بن غفير للتستّر على كميات الطعام الحقيقية المقدّمة إلى الأسرى»، فيما نقلت الصحيفة عن مصدر أمني قوله: «منذ بداية الحرب هناك سياسة موجّهة لتقليل كميات الطعام، وهذه السياسة تثير علامات استفهام حول المعطيات التي قدّمتها سلطة السجون، إلى حد أنه لا يمكن فهم الصورة الكاملة، وإن كان الأمر أصلاً قانونياً، وهذا الأمر لا يشكل فقط مشكلة قانونية، ولكن أيضاً صعوبة أمنية قد تكون لها تبعات كبيرة».

وفي ردّ الحكومة أمس على الالتماس المقدّم للمحكمة العليا، قبل وقت قصير من بدء المناقشات، كُتب أنه تم في الآونة الأخيرة تغيير قائمة طعام الأسرى، وتم استبدال اللحوم المعالجة بالبقوليات. كما تم إرفاق الرد برأي أخصائية تغذية في سلطة السجون، والتي كتبت أن قائمة الطعام أُعدت بناء على عادات الاستهلاك في المجتمعات القريبة، وأن «الحديث عن أسرى أساس نشاطهم هو الجلوس»، كما زعمت أن «الحديث عن شريحة مجتمعية، والتي بحسب الأبحاث فإن استهلاك الفواكه من قبلها شحيح جداً».

وأرسل بن غفير دقائق قبل بدء الجلسة رسالة خاصة إلى المُلتمسين، وأشار من خلالها إلى أن المستشارة القضائية للحكومة وقسم الالتماس للمحكمة العليا، رفضا شمل موقفه في الردّ الرسمي، والذي بموجبه جاء تقليل الطعام للأسرى بهدف الردع، زاعماً عدم وجود تجويع «لكن سياستي هي تقليص الظروف، بما في ذلك الغذاء والسعرات الحرارية». وأضاف بن غفير أن «قائمة الطعام الحالية تشمل نحو 200 سعرة حرارية فوق معدّل السعرات، وأوعزت إلى سلطة السجون بأن تقدّم خلال 15 يوماً قائمة محدّثة بدون إضافة أي سعرة حرارية. وبموجب ما تم إرساله لي من قبل جهات استخباراتية مؤهلة، فإن التغييرات في شروط السجن بما في ذلك تغيير الطعام، تلقي بظلالها بشكل مباشر على الردع، إلى درجة أن منفذي العمليات المحتملين، يمتنعون عن تنفيذ عمليات كي لا يدخلوا السجن». وعلّقت سلطة السجون بدورها، زاعمة أن قائمة الطعام وُضعت من قبل أشخاص مهنيين وصودق عليها من قبل الأشخاص المناسبين، وبمرافقته من قبل المستشارة القضائية للسجون وممثلي النيابة العامة للدولة وممثلي المستشارة القضائية للحكومة.

وفي تعليق على الظروف التي يواجهها الأسرى، قالت حركة حماس في بيان أمس الأربعاء إن الأسرى الفلسطينيين يتعرضون لـ«أبشع أشكال الانتقام الوحشي، منذ بدء حرب الإبادة» في غزة، «من تجويع وإذلال وتنكيل وإهمال طبي وقتل وإعدام ميداني». وتابعت: «جرائم التعذيب الوحشي تعد سياسة ثابتة ينتهجها الاحتلال الفاشي ضد أبناء شعبنا، في انتهاك صارخ واستهتار واضح بكل المواثيق والأعراف والقوانين الدولية». ودعت الحركة مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لـ«حراك جاد وحقيقي لمحاكمة مرتكبي الجرائم الإسرائيلية ومنع إفلاتهم من العقاب»، والضغط على إسرائيل لـ«وقف جرائمها بحق الفلسطينيين». وطالبت المؤسسات الحقوقية والإنسانية بـ«رفع دعاوى في المحاكم الدولية ضد مجرمي التعذيب».

وتأتي الجرائم بحق الأسرى فيما يعمل الاحتلال على تغييب أي شهود عليها، وهو ما ظهر خصوصاً الأسبوع الماضي حين أبلغت حكومة الاحتلال المحكمة العليا الإسرائيلية أنها تعمل على إقامة آلية جديدة، تستبدل زيارات الصليب الأحمر للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، الذين تحتجزهم في المعتقلات والسجون الإسرائيلية. جاء ذلك في ردّ الحكومة على التماس مقدّم من قبل جهات تُعنى بحقوق الإنسان، يطالب باستئناف الزيارات التي ألغتها إسرائيل منذ بداية الحرب. ومنعت إسرائيل منذ 7 أكتوبر زيارات الصليب الأحمر لجميع الأسرى الفلسطينيين، وتوقّف نقل المعلومات المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين. وبحسب ردّ الحكومة، صاغت هيئة الأمن القومي، مسودة إجراء جديد، تشمل تفاصيل الآلية المزمع إنشاؤها، وتمت إحالتها إلى الوزارات للنظر فيها وإبداء ملاحظات عليها. وجاء في الردّ: «من المتوقع أن تقوم الآلية التي يتم العمل عليها بالدور الذي قامت به (منظمة) الصليب الأحمر حتى الآن، وهو السماح لطرف خارجي بزيارة المعتقلات، وتلقّي شكاوى السجناء المعنيين ونقل معلومات متعلقة بهم». وذكرت صحيفة هآرتس أن إحدى الإمكانيات التي تبحثها الحكومة، قيام قاضٍ ودبلوماسيين اثنين، بزيارة الأسرى والمعتقلين، بدلاً من قيام ممثلين عن الصليب الأحمر بذلك، لكن ليس واضحاً إن كان الدبلوماسيون الأجانب سيتعاونون مع المقترح.

> 18 أسيراً على الأقل استشهدوا داخل السجون منذ بدء حرب غزة

> سياسة موجّهة لتقليل كميات الطعام المقدّمة للأسرى الفلسطينيين

رصد

الاحتلال يهدم 17 منزلاً ومنشأة في الضفة والداخل

رام الله ـ **العربي الجديد**

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، 16 منزلاً ومنشأة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، 11 منها في الخليل، بذريعة عدم الترخيص ووجودها في المناطق المصنفة «ج» الواقعة تحت سلطة إسرائيل الأمنية والإدارية، إلى جانب منزل في الداخل المحتل عام 1948، فيما واصلت اعتداءاتها عبر الاعتقالات والاستيلاء على مبانٍ فلسطينية. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية وفا، أمس، أن الاحتلال هدم أربعة منازل شرق في منطقة المطار شرق مدينة أريحا، بحجة البناء دون ترخيص. كما هدمت جرافات الاحتلال في قرية بيتللو غرب رام الله، منزلاً، إذ ذكرت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أن القوات الإسرائيلية اقتحمت القرية وهدمت المنزل بحجة عدم الترخيص. كذلك هدمت بلدية الاحتلال في القدس منزلاً يعود لعائلة أبو صبيح، في حي وادي قدوم ببلدة سلوان. أما في مدينة الخليل، فقد هدم الجيش الإسرائيلي 11 منزلاً ومسكناً ومنشآت أخرى تعود لعائلة الهذالين في تجمع أم الخير، في مسافر يطا جنوب المدينة، مخلفة ما يزيد عن 50 فرداً بلا مأوى. وأوضحت مصادر محلية لـ«وفا»، أن من بين ما هدمه الاحتلال خيمة الشهيد سليمان الهذالين، المقامة منذ ما يزيد عن 50 عاماً، والملاصقة لمستوطنة الكرمل، والتي تعتبر مركزاً ورمزاً لصمود الأهالي في تلك المناطق في وجه الاحتلال ومشاريعه الاستيطانية، إلى جانب تجريف أراض واقتلاع ما عليها من أشجار. وطاولت حملة الهدم الإسرائيلية، أمس، مدينة كفر قرع داخل الأراضي المحتلة عام الـ48، إذ هدمت جرافات وآليات السلطات الإسرائيلية، منزلاً قيد الإنشاء بحجة البناء من دون ترخيص. علماً أن الجيش الإسرائيلي، هدم أول من أمس الثلاثاء، ثلاثة منازل في محافظتي بيت لحم والخليل.

وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فإن سلطات الاحتلال نفذت 47 عملية هدم، طاولت 66 منشأة 40 منزلاً، في الضفة الغربية بما فيها القدس، خلال شهر مايو/ أيار الماضي. من جهتها، اعتبرت حركة حماس في بيان أمس، أن تصعيد سلطات الاحتلال الصهيوني لعمليات هدم المنازل في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وتنفيذها سبع عشرة عملية هدم «جريمة صهيونية وامتداد للحرب الإجرامية التي تخوضها حكومة المستوطنين المتطرفين ضد شعبنا الفلسطيني». ودعت الفلسطينيين «في الضفة والقدس إلى مواصلة التصدي لسياسات الاحتلال الإجرامية» وإلى «تصعيد حالة الاشتباك مع هذا العدو الفاشي».

في موازاة ذلك قال شهود عيان، لوكالة الأناضول، إن الجيش الإسرائيلي اقتحم مدينة جنين، أمس، وعدداً من بلداتها وسط اندلاع مواجهات واشتباكات مسلحة مع فلسطينيين. من جهته قال نادي الأسير الفلسطيني، في بيان، إن الاحتلال اعتقل ستة فلسطينيين من المدينة، فجر أمس. وفي قلقيلية نفذ الجيش الإسرائيلي مداهمة لعدد من أحيائها، وسط إطلاق الرصاص الحي. وقال شهود عيان لـ«الإناضول»، إن الاحتلال اعتقل فلسطينياً قبل الانسحاب، فيما طاولت الاقتحامات أمس، بلدتي دورا وحلحول بمحافظة الخليل، على وقع اعتقال نحو 10 فلسطينيين على الأقل في حين قالت وسائل إعلام فلسطينية إن قوات الاحتلال اقتحمت قرية حدب الفوار، جنوب الخليل، ودهمت المطبعة الفلسطينية للدعاية والإعلان في مخيم الفوار وصادرت محتوياتها. كذلك شملت الاقتحامات بلدات في محافظات سلفيت وبيت لحم ورام الله. بدورها ذكرت «وفا» أن قوات الاحتلال اعتقلت فلسطينياً وأطلقت قنابل الصوت والرصاص المعدني المغلف بالمطاط صوب مشيعي جنازة مواطن في مدينة الخليل، إذ دهمت المقبرة الإسلامية في حي الرأس، بالمدينة. وفي السياق ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس، 20 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية. ومن بين المعتقلين والدة المطارد طارق داود من قلقيلية، وهو الاعتقال السادس بحقها. وأضاف البيان أن حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بلغت أكثر من 9400، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم ومن أفرج عنهم لاحقاً.

على صعيد آخر أعلنت بلدية الخليل، في بيان أمس، تبلغها من قوات الاحتلال، أول من أمس، بقرار الاستيلاء على مجمع سوق الخضار المركزي القديم «الحسبة» في قلب البلدة القديمة، وعن نيتها إضافة طوابق جديدة بانية فيه. وأضافت أن قوات الاحتلال تنوي «البناء في مدرسة أسامة ومحيطها مقابل منطقة عين عسكر المعروفة بموقف الكراج». وشددت على «مواصلة معركتها القانونية ومتابعة كافة الملفات والقضايا حتى تثبيت حقوقنا في هذه الممتلكات».

إلى ذلك أطلق مستوطنون، أمس، النار صوب منازل المواطنين في بلدة مادما جنوب نابلس. وقال رئيس مجلس قروي مادما، عبد الله زيادة، لـ«وفا»، إن المستوطنين أطلقوا النار من الطريق الالتفافي للبلدة، وسط اقتحام القوات الإسرائيلية البلدة.

> اعتقل الجيش الإسرائيلي 20 فلسطينياً من الضفة

خلال هدم الاحتلال منزلاً في منطقة الجوايا بمسافر يطا، مايو الماضي (Getty)

الحدث

واشنطن متمسكة بالدبلوماسية

حراك عربي ودولي في بيروت

تابع مسؤولون أميركيون حراكهم لمنع نشوب حرب شاملة بين حزب الله وإسرائيل، وسط حراك دولي وعربي شهده لبنان أمس الأربعاء

بيروت ـ **ريتا الجمّال**
حيفا ـ **العربي الجديد**

على وقع مواصلة الأميركيين ضغوطهم لمنع نشوب حرب شاملة بين حزب الله وإسرائيل، ازداد الزخم الخارجي لمنع حصول ذلك، في موازاة حركة دبلوماسية عربية ودولية شهدتها بيروت، أمس الأربعاء. في واشنطن، حذّر وزير الدفاع الأميركي، أوستن لويد، مساء أول من أمس الثلاثاء، من مغبّة نشوب «حرب جديدة بين إسرائيل وحزب الله»، لأنه «يمكن بسهولة أن تتحول إلى حرب إقليمية مع عواقب وخيمة على الشرق الأوسط». وأضاف خلال لقائه وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت في وزارة الدفاع «بنتاغون»، أن «الدبلوماسية هي أفضل وسيلة لمنع مزيد من التصعيد». في المقابل، اعتبر غالانت أنه «نعمل معاً بشكل وثيق للتوصل إلى اتفاق، لكن علينا أيضاً مناقشة الاستعداد لكل السيناريوهات المحتملة». ولوّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالقوة على الجبهة الشمالية، مساء الثلاثاء، حين التقى جنود الاحتياط على الحدود اللبنانية، وقال إن «كل الأهداف ستتحقق حتى النصر». وجاء موقف نتنياهو بعد ساعات من إفصاح مستشار الأمن القومي، تساحي هنغبي، في مؤتمر أمني في هرتسليا، بتفضيل الاحتلال الحل الدبلوماسي مع حزب الله. وفي سياق الضغوطات الإسرائيلية، كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الأربعاء، أن لجنة التحقيق العسكرية الخاصة التي شُكّلت قبل نحو عام، خلصت إلى أن انفجار مبنى احتله الإسرائيليون في مدينة صور، جنوبي لبنان، عام 1982: «نجم عن عملية نفذها حزب الله وليس عن انفجار غاز كما زعمت الأجهزة الإسرائيلية». وأدت العملية في حينه إلى مقتل 76 جندياً إسرائيلياً بالإضافة إلى 15 معتقلاً لبنانياً، كانوا محتجزين داخل المبنى.

من جهته، رأى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الأربعاء، أن «إسرائيل التي دمرت غزة، تضع لبنان نصب عينيها الآن، ونرى أن القوى الغربية تدعمها»، مشدداً أمام نواب حزبه «العدالة والتنمية» في البرلمان بأنقرة، على وقوف «تركيا بجانب الشعب اللبناني ودولته، وأدعو باقي دول المنطقة إلى التضامن مع لبنان».

كما وجّه وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أمس الأربعاء، انتقادات إلى التوجه الإسرائيلي نحو توسيع العملية العسكرية على الأراضي الفلسطينية لتشمل لبنان. وقال لافروف خلال فعالية الدورة العاشرة لـ«قراءات بريماكوف» في موسكو: «ينشب حالياً خطر توسع رقعة العنف لتشمل لبنان، وقد أعلنت القيادة الإسرائيلية عن ذلك». وأعرب منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، مارتن غريفيث، أمس الأربعاء، عن قلقه من احتمال اتساع رقعة الحرب الإسرائيلية إلى لبنان، وقال للصحافيين في جنيف السويسرية: «أرى ذلك بمثابة الشرارة التي ستشعل النار في البارود... وهذا يمكن أن يكون مروعاً». في بيروت، أكد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسام زكي، أمس الأربعاء، أن «الجامعة العربية تقف مع لبنان بشكل كامل»، وذلك بعد لقائه رئيس البرلمان نبيه بري. في المقابل، دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، أمس الأربعاء، إلى «السعي بكل الوسائل المتاحة لعدم تحويل لبنان إلى ساحة للنزاعات المسلحة انطلاقاً من الجنوب». وأضاف بعد لقائه أمين سر دولة الفاتيكان، الكاردينال بييترو بارولين، أنه «يجب تنفيذ القرارات الدولية من أجل وضع حد لأطماع إسرائيل التوسعية، وبالتالي عدم ربط استقرار لبنان ومصالحه بصراعات بالغة التعقيد وحروب لا تنتهي».

وكان ميقاتي قد التقى، مساء الثلاثاء، وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، التي أكدت أن «الوضع دقيق والمخاطر قائمة». وكشف مصدر مقرّب من ميقاتي لـ«العربي الجديد»، أن بيربوك «لم تحمل مبادرة أو اقتراحا لوقف إطلاق النار، لكنها نبّهت من أن سيناريو الحرب الشاملة يبقى قائماً».

في السياق، باشر وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال، عبد الله بو حبيب، أمس الأربعاء، جولة خارجية لمنع وقوع الحرب. وسيزور بو حبيب مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل والولايات المتحدة وكندا، حيث سيلتقي خلالها نظيرته الكندية، ميلاني جولي، التي جددت مساء الثلاثاء، دعوتها مواطني بلادها إلى مغادرة لبنان. بدورها، أوضحت السفيرة القبرصية في لبنان ماريا هادجيثيودوسيو، أمس الأربعاء، «أن قبرص لا تسمح باستعمال أراضيها للاعتداء على أي دولة أخرى، خصوصاً لبنان»، وذلك بعد تهديد حزب الله باعتبار قبرص جزءاً من الحرب، في حال سمحت لإسرائيل باستخدام منشآتها لضرب لبنان. وجاء كلام هادجيثيودوسيو إثر لقائها نائب رئيس مجلس النواب إلياس بو صعب. في المقابل، هددت فصائل عراقية عدة، ومنها «عصائب أهل الحق» و«سيد الشهداء»، باستهداف المصالح الأميركية في العراق، إذا قررت واشنطن دعم إسرائيل في هجومها على لبنان.

وأمس الأربعاء، كشفت وزارة الصحة اللبنانية، أن 435 شخصاً استشهدوا في العدوان الإسرائيلي منذ 8 أكتوبر/ تشرين الثاني الماضي، وحتى أمس الأربعاء. وأضافت في تقرير أن عدد الجرحى بلغ 1366 شخصاً. ميدانياً، استمرت المواجهات بين الاحتلال وحزب الله، على امتداد الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة.

> أردوغان: إسرائيل التي دمرت غزة تضع لبنان نصب عينيها

> ميقاتي: لا لربط استقرار لبنان بحروب لا تنتهي

من آثار الغارة الإسرائيلية على بلدة الخيام، أمس (فرانس برس)

تقرير

الغضب من انقطاع الكهرباء يربك التعديل الوزاري في مصر

أربكت أزمة انقطاع الكهرباء في مصر، أخيراً، التعديل الوزاري الذي كان من المفترض أن يؤدي إلى ولادة حكومة مصطفى مدبولي الجديدة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

سادت حالة من الارتباك في أروقة صناعة القرار بالقاهرة، تسببت في إرباك التعديل الوزاري في مصر وتأجيل الإعلان عن الحكومة الجديدة، حتى عصر أمس الأربعاء، تحت وقع تصاعد الغضب الشعبي من زيادة فترات انقطاع الكهرباء، بما أثر على كل سبل العيش في ظل موجة الحر الشديدة. ورافق ذلك ضغط من جانب الرئيس عبد الفتاح السيسي على الحكومة، من أجل إيجاد حلول سريعة للأزمة، آمراً بتشكيل «خلية أزمة» داخل مجلس الوزراء، الذي هو بالأساس في حكم المستقيل، ولكنه مكلف حالياً فقط بتسيير الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة. الأزمة الشديدة التي تعرضت لها مصر، الاثنين الماضي، سببها عطل طرأ على الشبكة الكهربائية المصرية، وقد أدى إلى انقطاع الكهرباء على نطاق واسع في عدة محافظات. ودفع ذلك إلى تأخير إعلان تشكيل الحكومة، وأيضاً التعديل الوزاري في ظلّ إعادة النظر في بعض الحقائب الوزارية، تحديداً تلك المرتبطة بالأزمة، وذلك على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على تكليف السيسي في 3 يونيو/حزيران الحالي، رئيس الحكومة السابق مصطفى مدبولي، بتشكيل حكومة جديدة.

وعزا مدبولي السبب وراء أزمة الكهرباء إلى نقص إمدادات الغاز الواردة من إسرائيل. وقال في مؤتمر صحافي أول من أمس الثلاثاء، إن «ما حدث أمس (أول من أمس الاثنين) أن أحد الحقول في دول الجوار، التي تضخ كميات كبيرة داخل الشبكة المصرية خرج من الخدمة، وحدث فيه عطل فني فتوقف لأكثر من 12 ساعة، وبالتالي توقف حجم الغاز الذي كان يضخ للشبكة ويصل إلينا ونستخدمه في احتياجاتنا اليومية». وناقش مدبولي، أول من أمس الثلاثاء، في اجتماع «حلول مشكلة انقطاع الكهرباء، وسبل تخفيض فترة تخفيف الأحمال، والتوصل إلى حلول جذرية للأزمة»، بحسب بيان رسمي، مع وزيري الكهرباء والطاقة المتجددة محمد شاكر المرقبي، والبترول والثروة المعدنية، طارق الملا، بمشاركة رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر جابر دسوقي، ورئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ياسين محمد، وعدد من مسؤولي الجهات المعنية. وأكد مدبولي أن الحكومة «تدرك جيداً أبعاد الأزمة الحالية المتعلقة بانقطاع الكهرباء لتخفيف الأحمال، وكانت هناك جهود خلال الفترة الماضية، والدولة بمختلف أجهزتها المعنية تعمل على إنهاء هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن». وبحسب البيان، فقد شهد الاجتماع «استعراض عدد من الإجراءات التي تم على الفور البدء في تنفيذها، بما يسهم في الحد من هذه المشكلة، وصولاً لحلها بصورة كاملة». وفي ظل تقارير، حول تصاعد موجة الغضب الشعبي من زيادة فترات انقطاع الكهرباء، رفع بعض الإعلاميين المحسوبين على السلطة درجة انتقاد الحكومة في موضوع الكهرباء، وتمت دعوة النواب إلى جلسات عامة يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، في مقر مجلس النواب، كنوع من سياسة «امتصاص الغضب»، عوضاً عن إجراء التعديل الوزاري في مصر وتشكيل الحكومة.

في السياق، رأى نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عمرو هاشم ربيع، أنه «دائماً ما يتعامل الوزراء في الحكومة على أنهم موظفون أو مجرد سكرتاريا عند الرئيس»، مضيفاً في حديثٍ لـ«العربي الجديد»: «نحن أمام استراتيجية يديرها رأس الدولة، فكل المشروعات التي تم تنفيذها أو البنية الأساسية الجديدة التي أنشئت، كلها مرتبطة بالكهرباء، فمن الذي تسبب في ذلك؟». وتابع ربيع: «هذه مسؤولية رئيس الدولة بشكل مباشر، ودائماً في أي نظام من نظم التحول الديمقراطي أو النظم السلطوية أو شبه السلطوية، يتم تحميل العبء أو الوزر للآخرين، ويتم توجيه الحمد والشكر والنجاح لرئيس الدولة. كل الذي يحدث حالياً كارثة وفشل بكل المقاييس، ونتذكر أيام الإخوان (المسلمين)، كانت الكهرباء تنقطع لمدد أقل من هذا».

وتعليقاً على التعامل الحكومي مع الأزمة، وإرباك أزمة الطاقة التعديل الوزاري في مصر، اعتبر رئيس حزب الإصلاح والتنمية، النائب السابق محمد أنور السادات، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «الناس وصلت إلى حالة من الغضب والاستياء لم تشهدها مصر من قبل، فزيادة الأسعار التي حدثت منذ فترة لم تؤثر في الشارع مثل انقطاع الكهرباء، الذي ترتب عليه مشاكل كبيرة جداً، فهناك مرضى، وهناك امتحانات لطلبة الثانوية العامة، وهناك مصانع توقفت، ومشاكل كثيرة جداً». وأشار السادات إلى «التوجيهات التي أصدرها السيسي للحكومة من أجل إيجاد حل للأزمة»، قائلاً: «لا يجب امتصاص غضب الجماهير، ولكننا نريد حلاً جذرياً للمشكلة، خصوصاً أن مصر نفذت استثمارات كبيرة في محطات الكهرباء، سواء في المحطات الجديدة أو رفع كفاءة ما هو موجود».

> عمرو هاشم ربيع: نحن أمام استراتيجية يديرها رئيس الدولة

شرق غرب

العمل على معاهدة كبيرة بين طهران وموسكو

قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا (الصورة)، في مؤتمر صحافي دوري أمس الأربعاء، إن موسكو تعمل على ما وصفتها بأنها «معاهدة كبيرة» مع إيران، في إشارة على ما يبدو إلى اتفاق تعاون ثنائي شامل يجري التفاوض عليه بين طهران وموسكو. وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، قالت الخارجية الروسية إن هناك اتفاقاً جديداً يعكس «التحسن غير المسبوق» في العلاقات بين روسيا وإيران، وهو في المراحل النهائية لإبرامه.
(رويترز)

«الجنائية الدولية» تدين الحسن آج عبد العزيز

دانت المحكمة الجنائية الدولية، أمس الأربعاء، الحسن آج عبد العزيز، من جماعة أنصار الدين المتشددة في مالي، والتي سيطرت على تمبكتو عام 2012 (طردتهم القوات المالية والفرنسية في 2013)، والذي كان يتولى حينها قيادة الشرطة. وقال القاضي أنطوان كيسيا مبي مندوا، الذي ترأس المحاكمة إن عبد العزيز أدين «بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بينها التعذيب وقسوة المعاملة والإهانة بسبب جلد 13 فرداً على الملأ في تمبكتو».
(رويترز)

قتال مستمر شمال شرقي أوكرانيا

قال الحاكم الإقليمي لمدينة فوفتشانسك شمال شرقي أوكرانيا، أوليغ سينيغوبوف، أمس الأربعاء على منصة تليغرام، إن الوضع في المدينة «غير مستقر وقتال الشوارع مستمر»، إذ تحاول القوات الروسية السيطرة عليها منذ ستة أسابيع وشنّت هجوماً في منطقة خاركيف شمال شرق البلاد. وأضاف أنه «تم احتجاز عشرات المحتلين في أحد المواقع الصناعية»، «ويحاول الروس القيام بعمليات اختراق لكنهم يسجلون خسائر».
(فرانس برس)

قتلى وجرحى بهجوم في الكونغو الديمقراطية

قال الجيش في جنوب أفريقيا، أمس الأربعاء، إن هجوما بقذائف مورتر (هاون) وقع على إحدى قواعده في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أول من أمس الثلاثاء، أسفر عن مقتل شخصين وإصابة 20 آخرين. وتوجد قوات من جنوب أفريقيا في الكونغو الديمقراطية في إطار نشر قوات تابعة لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك) لمساعدة الحكومة في محاربة الجماعات المتمردة.
(رويترز)

عقوبات أوروبية ضد بيلاروسيا

اتفقت دول الاتحاد الأوروبي على حزمة عقوبات ضد بيلاروسيا، أمس الأربعاء. وذكرت بلجيكا، التي تتولى رئاسة الاتحاد حتى نهاية الشهر الحالي، على منصة إكس، إن حزمة العقوبات «ستعزز إجراءاتنا رداً على غزو روسيا لأوكرانيا، بما في ذلك مكافحة التحايل على العقوبات»، مضيفة في بيان منفصل أنه بهذه الحزمة «أغلقنا أكبر ثغرة في نظام عقوباتنا». ونقلت «رويترز» عن أحد الدبلوماسيين، أن العقوبات تتعلق بتصدير بعض السلع والتكنولوجيا المتقدمة والأدوات العسكرية.
(رويترز)

إضاءة

حضرت السياسة الخارجية بقوة في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي تجري غداً الجمعة، انطلاقاً من أهميتها لدى الناخبين الذين تعتبر شرائح كبيرة منهم أنه من دون حلول للقضايا الخارجية لن تحل الأزمات الاقتصادية الداخلية

مناصرون لجليلي في طهران، 24 يونيو الحالي (فرانس برس)

الانتخابات الإيرانية

السياسة الخارجية عامل حاسم في خيارات الناخبين

العلاقة مع الجيران

قال عالم الاجتماع الإيراني حميد رضا جلايي بور، لـ«العربي الجديد»، إن استطلاعات الرأي تشير إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية على الأغلب ستراوح بين 55 و60% من الناخبين الإيرانيين الذين يبلغ عددهم أكثر من 61 مليوناً، مشيراً إلى أن أكثر من ثلثي المشاركين في الانتخابات يرغبون في تبنّي سياسة خارجية متوازنة تعتمد التعامل مع جميع القوى العالمية والاستفادة والتعلم من هذا التقدم، مشيراً إلى أن بزشكيان أيضاً ينظر بإيجابية لاستقدام مستشارين ومتخصصين أجانب، كما أن تعريفه بشأن التنمية والازدهار هو الأقرب إلى التعريف الغربي لهما من التعريف الثوري. وقال إن المرشح الذي يدعو إلى الحوار مع الولايات المتحدة يلقى إقبالاً أكبر من غيره، وينعكس ذلك في أمرين، الأول هو آراء الناس والكتّاب والنخب المرحبين تصريحاً أو تلويحاً بالحوار والعلاقة مع أميركا، والأمر الثاني هو تجنّب المرشحين المحافظين في برامجهم الانتخابية اتخاذ مواقف غير مدعومة من الشارع، مثل اتخاذ موقف «ثوري وسلبي» واضح ضد العلاقة مع واشنطن.

السياسة الخارجية تدعيماً لوعودهم الاقتصادية وإقناع الناخبين بإمكانية تحقيق هذه الوعود، لافتاً إلى أن ذلك وراء تسليط الضوء على السياسة الخارجية والاتفاق النووي في المناظرات الانتخابية على حساب المشكلات والسياسة الداخلية، إذ بات بعض المرشحين يربطون أسباب المشكلات الاقتصادية بـ«سياسات خاطئة» في السياسة الخارجية. وعن تركيز المرشحين الإصلاحي مسعود بزشكيان والمحافظ المعتدل مصطفى بور محمدي على ضرورة «التعامل البنّاء» مع العالم والحوار مع الولايات المتحدة لحل القضايا الخلافية، قال كنعاني مقدم إن بلاده لا مانع لديها في التفاوض مع واشنطن بشأن قضايا إقليمية ودولية كما حصل ذلك مراراً، لكنها لن تخوض تفاوضاً معها بشأن القضايا الداخلية، مشدداً على أن إيران لن تساوم على مبادئ الثورة الإسلامية في مقارعة الاستكبار والصهيونية «لأن أميركا كقوة استكبارية تسعى إلى النفوذ داخل إيران لتنفيذ سياساتها الاستكبارية».

في غضون ذلك، قال الأكاديمي الإيراني هادي برهاني، لـ«العربي الجديد»، إن القضايا الخارجية احتلت حيزاً مهماً في مواقف المرشحين للانتخابات الرئاسية الإيرانية، مشيراً إلى وعود ودعوات بزشكيان وإلى حد ما مصطفى بور محمدي بإحداث تحوّل في المواقف والعلاقات الخارجية الإيرانية لـ«صالح التصالح مع العالم»، مضيفاً أن المرشحين المحافظين يرون المشكلة في عدم استغلال الفرص والطاقات المتاحة في العلاقات الخارجية. ووفق برهاني، حاول جميع المرشحين، بالمجمل، تسويق أنفسهم بأنهم «مع الحوار والتعامل مع مختلف الدول وتجنّب اتخاذ مواقف متطرفة وثورية» في السياسة الخارجية، لافتاً إلى رفضهم الهجمات على سفارات أجنبية خلال السنوات الماضية في طهران.

وعن دور العلاقة مع الولايات المتحدة والصراع معها في رسم توجهات الناخبين الإيرانيين، قال برهاني إن مواقف المرشحين للرئاسة تشير إلى أنهم باتوا على قناعة بأن معظم هؤلاء الناخبين غير راضين على عدم وجود علاقة مع الولايات المتحدة، وراغبين بالوصول إلى حل ينهي الصراع بين البلدين. وأشار برهاني إلى تجنّب المرشحين المحافظين شن هجوم على العلاقة مع الولايات المتحدة وابتعادهم عن الدفاع الصريح الواضح عن المواجهة الثورية معها، ومحاولتهم تبني خطاب آخر في الدفاع عن المواقف الثورية السابقة ضد أميركا بدلاً من خطاب ثوري، لافتاً إلى حديث هؤلاء المرشحين عن ضرورة الاستقلال عن القوى العظمى، والقول إن العالم ليس «بلداً أو بلدين»، في إشارة غير مباشرة إلى أميركا ودول أوروبية و«رفض الذلة أمام القوى العظمى واعتبار العلاقة معها على أنها استجداء». أما المرشح الإصلاحي مسعود بزشكيان فلديه، وفق برهاني، موقف أكثر إيجابية من الولايات المتحدة والغرب، ويمدح تقدمهم ويدعو إلى ضرورة الاستفادة والتعلم من هذا التقدم، مشيراً إلى

تتمثل في منع جرّ البلاد إلى حرب، ورفع العقوبات المالية والاقتصادية، وإعادة أموال الصادرات إلى الداخل من دون عقبات، وتسهيل زيارات الإيرانيين في الخارج إلى داخل البلد. كما أن النظام السياسي الإيراني أيضاً حتى قبل الانتخابات الأخيرة كان راغباً بضبط وخفض التوترات مع الولايات المتحدة وبمزيد من التعامل مع الغرب، فضلاً عن الرغبة بتعزيز العلاقات مع السعودية ومصر أيضاً، وفق جلايي بور.

من جهته، عزا نائب رئيس بيت الأحزاب الإيراني، الناشط المحافظ حسين كنعاني مقدم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أسباب اهتمام الناخبين الإيرانيين بالسياسة الخارجية إلى ظروف خاصة تمر بها البلاد بسبب العقوبات والتهديدات والأزمات الإقليمية والمفاوضات النووية بسبب دور هذه الملفات الكبير في القضايا الاقتصادية. وأضاف كنعاني مقدم أن المرشحين للانتخابات الرئاسية الإيرانية وللحصول على أصوات الناخبين، يسعون إلى استعراض «توجهات جديدة» في

> جلايي بور: يدعم بزشكيان وبور محمدي سياسة خارجية متوازنة
>
> كنعاني مقدم: إيران لن تساوم على مبادئ الثورة الإسلامية

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة غداً الجمعة، يركز المرشحون على السياسة الخارجية والقضايا المتصلة بها، انطلاقاً من أهميتها وأولويتها لدى الناخبين الإيرانيين الذين باتت شرائح كبيرة منهم على قناعة بأنه من دون إيجاد حلول في هذه السياسة لن تُحل الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تثقل كاهل الإيرانيين هذه الأيام. هذا ما جعل السياسة الخارجية حاضرة بقوة في صلب برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الإيرانية وحتى خلال تناولهم المشكلات الاقتصادية التي يعود أحد أهم أسبابها إلى العقوبات الأميركية التي تشكل ملفاً ضاغطاً على إيران وسياساتها الداخلية والخارجية.

طهران ـ صابر غل عنبري

وقال عالم الاجتماع الإيراني، الناشط السياسي حميد رضا جلايي بور، لـ«العربي الجديد»، إن استطلاعات الرأي تشير إلى

تقرير

بدت احتجاجات كينيا الدموية، أول من أمس الثلاثاء، كقنبلة في القرن الأفريقي، بفعل تأثيرها على الجوار الإقليمي، خصوصاً على الصومال، وأيضاً لأن هذا البلد حليف رئيسي لأميركا

احتجاجات كينيا

قنبلة موقوتة في القرن الأفريقي المضطرب

شهدت كينيا تطورات دامية، أول من أمس الثلاثاء، احتجاجاً على رفع الضرائب، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، خلال تظاهرة أدت إلى اقتحام المحتجين مبنى البرلمان في العاصمة نيروبي. وجاءت احتجاجات كينيا بعد نحو عامين من انتخابات رئاسية ونيابية أفرزت رئيساً ومجلساً نيابياً بغالبية ضئيلة، مما وضع البلاد على حافة الاضطراب السياسي والاجتماعي. واقتحم آلاف المتظاهرين وأحرقوا قسماً من البرلمان الكيني الثلاثاء، احتجاجاً على قانون المالية الجديد، الذي يتضمن مقترحات ضريبية. وردت الشرطة بإطلاق النار وقتل العديد من المتظاهرين. وأفادت الجمعية الطبية الكينية، أمس الأربعاء، بمقتل 23 شخصاً على الأقل، فيما أصيب 30 آخرون بجروح ناجمة عن طلقات نارية. وقال رئيس الجمعية، سايمن كيغوندو لوكالة فرانس برس، إنه «لم تشهد مثل ذلك من قبل. سبق أن شهدنا أعمال عنف عام 2007 بعد الانتخابات، لكننا لم نر قط مثل هذا المستوى من العنف ضد أشخاص عزّل». وقصد كيغوندو الأحداث التي تلت رئاسيات 2007، ودامت بين 27 ديسمبر/كانون الأول 2007 و28 فبراير/شباط 2008، حين اشتبك أنصار المرشح الرئاسي الخاسر، رايلا أودينغا، مع أنصار الرئيس الفائز في حينه موايي كيباكي. وأدت أعمال العنف وقتها إلى مقتل ما بين 800 و1500 شخص، ونزوح ما بين 180 ألفاً و700 ألف من منازلهم. وكانت احتجاجات كينيا الأخيرة قد اندلعت بعد بدء النواب في البرلمان، مناقشة زيادة الضرائب لخدمة ديون البلاد الضخمة التي بلغت نحو 10 تريليونات شلن (78 مليار دولار)، أي ما يعادل نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي لكينيا. وعلى الرغم من تراجع المشرعين عن بعض المقترحات، التي كان من شأنها أن تؤثر على شراء الخبز وملكية السيارات والخدمات المالية، أبدت الحكومة عزمها على زيادة أسعار الوقود ورسوم التصدير، وذلك على الرغم من أن كينيا من بين أكثر الاقتصادات ديناميكية في شرق أفريقيا، غير أن ثلث سكانها البالغ عددهم 52 مليون نسمة يعيشون في فقر.

وعصر أمس أعلن الرئيس الكيني وليام روتو سحب قانون الموازنة من البرلمان بعد مقتل المتظاهرين. وكان روتو قد قرر في وقت سابق نشر الجيش، واصفاً في مؤتمر صحافي الأحداث بـ«الخيانة». وتعهد بقمع الاضطرابات «بأي ثمن». لكن خصمه زعيم المعارضة رايلا أودينغا، اعتبر أن الحكومة أطلقت العنان لـ«القوة الغاشمة ضد أطفال بلادنا». وقال: «لا يمكن لكينيا أن تقتل أطفالها لمجرد أن الأطفال يطلبون الطعام والوظائف وأذناً صاغية».

وحظيت احتجاجات كينيا باهتمام دولي، إذ أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، عن شعوره بـ«حزن عميق إزاء تقارير عن سقوط قتلى وإصابات». وكتب على منصة إكس (تويتر سابقاً): «أحث السلطات الكينية على ممارسة ضبط النفس، وادعو إلى أن تكون جميع التظاهرات سلمية». كما دعا البيت الأبيض إلى الهدوء، وقالت أكثر من 10 دول غربية، بما في ذلك كندا وألمانيا وبريطانيا، إنها «صدمت بشكل خاص من المشاهد التي شوهدت خارج البرلمان الكيني». وأعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، عن «قلقه العميق إزاء الخسائر في الأرواح».

> زعيم المعارضة: الحكومة أطلقت القوة الغاشمة ضد أطفال بلادنا
>
> تعهد الرئيس الكيني بقمع الاضطرابات «بأي ثمن»

حاثاً «الجميع على الهدوء والامتناع عن المزيد من العنف». ولم تكن احتجاجات كينيا منفصلة عن مراحل سابقة، وآخرها الانتخابات العامة، الرئاسية وحكام الأقاليم والشيوخ والنواب، التي أجريت في 9 أغسطس/آب 2022. وفاز روتو بالرئاسيات بـ50,49% من الأصوات، على حساب أودينغا، الذي نال 48,85%. واتهم أودينغا الرئيس الفائز بتزوير الرئاسيات، بعدما رفض أربعة من الأعضاء السبعة في لجنة الانتخابات النتيجة، غير أنه لم يؤخذ برأيهم. وأقرّ فوز روتو. وبالإضافة إلى الرئاسيات، فإن الانتخابات التشريعية شهدت فوز تحالف روتو «كينيا كوانزا» بـ179 مقعداً، بينها 143 لحزب الرئيس «التحالف الديمقراطي المتحد»، من أصل 349 مقعداً برلمانياً. في المقابل، فاز تحالف المعارضة بقيادة أودينغا بـ158 مقعداً. وللحصول على الغالبية النيابية، يتوجب على الفائز الحصول على 175 نائباً. ولم تنجُ الانتخابات التشريعية من اتهامات المعارضة بالتزوير. وعلى الرغم من أن روتو تعهّد بلم شمل وتوحيد البلاد بعد انتخابات 2022، غير أنه فشل في ذلك، خصوصاً أن التعثر الاقتصادي ظلّ مهيمناً على كينيا، مع استمرار التظاهرات المندّدة بالغلاء وبتدني الرواتب، والتي قادها أودينغا في الأشهر الماضية.

ومن شأن دعوة المعارضة إلى استمرار الاحتجاجات أن ترفع من وتيرة العنف، في غياب أي سيناريو تسوية بينها وبين السلطة، خصوصاً أن حوادث عُقد العام الماضي بين روتو والمعارضة، لم يتثمر. أما في الوقت الحالي، فإن للمعارضة هدفاً واحداً لإلغاء أي تظاهرات جديدة هو «السحب السريع ومن دون أي شروط لمشروع قانون المالية من قبل الحكومة، وإيجاد ظروف لإطلاق حوار جديد»، حسبما أفاد أودينغا عبر «إكس»، مساء الثلاثاء. وسعى روتو لتهدئة الوضع عبر رفضه التوقيع على مشروع قانون المالية، أمس الأربعاء، وإعاده إلى البرلمان لتعديله، وفقاً لصحيفة ستار المحلية.

وعلى الرغم من أن احتجاجات كينيا داخلية في الأساس، إلا أن انعكاساتها الإقليمية هامة، نظراً إلى موقع البلاد الجيوبوليتيكي في الشرق الأفريقي من جهة، ولأهميتها لدى الأميركيين من جهة أخرى، إذ لطالما عُدت من أهم حلفاء الولايات المتحدة في القارة الأفريقية، إلى درجة أن الرئيس جو بايدن وقع، الاثنين الماضي، مرسوماً قضى بمنح كينيا صفة «الحليف الرئيسي خارج حلف شمال الأطلسي (ناتو)». وجاء تحول كينيا إلى الدولة الـ 19 في خانة «الحليف الرئيسي خارج ناتو» للولايات المتحدة، بالتزامن مع استمرار انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس)، من الصومال المجاور لكينيا. ومن شأن إتمام انسحاب القوات الأفريقية في 31 ديسمبر المقبل وارتفاع حدة الاضطرابات في كينيا، أن يسمحا لحركة الشباب في استغلال الفرصة، بعد فترة من نجاح الجيش الصومالي في ضربها. كما تزامنت احتجاجات كينيا مع مغادرة أول مجموعة من الشرطة الكينية نيروبي، مساء الاثنين الماضي، إلى هايتي، للمساهمة في إعادة استقرار وضع البلاد الواقعة في البحر الكاريبي، بموجب قرار صادر من مجلس الأمن الدولي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

من احتجاجات كينيا أمام البرلمان، 25 يونيو 2024 (جيرالد أنديسون/الأناضول)

شرق غرب

فشل إطلاق صاروخ كوري شمالي

قال الجيش الكوري الجنوبي، إن بيونغ يانغ أطلقت صاروخاً بالستياً صباح أمس الأربعاء، مضيفة في بيان أنه يشتبه في فشل عملية الإطلاق. ولفتت إلى أن الاستخبارات الكورية الجنوبية والأميركية تحلل تفاصيل الإطلاق، فيما نقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية عن مصدر عسكري أن بيونغ يانغ ربما اختبرت صاروخاً تفوق سرعته سرعة الصوت. كما قالت وزارة الدفاع اليابانية إن الصاروخ حلّق إلى ارتفاع حوالي 100 كيلومتر ومدى يتجاوز 200 كيلومتر.

(أسوشييتد برس، رويترز)

دورية عسكرية صينية قرب تايوان

قالت وزارة الدفاع التايوانية، أمس الأربعاء، إن الصين أجرت «دورية استعداد قتالي» بالقرب من الجزيرة، من 26 طائرة عسكرية حلّقت شمال ووسط وجنوب تايوان، مع سفن حربية صينية. من جهتها، اعتبرت المتحدثة باسم مكتب شؤون تايوان في الصين، تشو فينغ ليان، في مؤتمر صحافي دوري، أن الحكومة لها الحق القانوني في حماية أراضي البلاد، و«ستلاحق أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والهيئات القضائية جميع المتعصبين لاستقلال تايوان أينما كانوا وستعاقبهم بشدة وفقاً للقانون».

(رويترز)

راهول غاندي زعيماً للمعارضة الهندية

عُيّن راهول غاندي (الصورة)، أول من أمس الثلاثاء، زعيماً للمعارضة في البرلمان الهندي. وقال كي. سي. فينوغوبال، الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني المعارض، والذي رشّح غاندي كون الحزب حصل على أكثر من 10% من مقاعد البرلمان الـ543 في الانتخابات الأخيرة، إن غاندي سيضمن أن الحكومة «تخضع للمساءلة الصارمة في كل الأوقات».

(فرانس برس)

التمويل لم ينقطع عن عسكر ميانمار

قال توم أندروز، المقرر الخاص لـ«الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في ميانمار»، خلال تقرير نُشر أمس الأربعاء، إن المجلس العسكري الحاكم لا يزال يحصل على التمويل والأسلحة اللازمة لحربه ضد القوى المناهضة للانقلاب، رغم المحاولات الدولية لعزله. وخلص إلى أن قيمة الأسلحة والمعدات وغيرها التي يستوردها، انخفضت العام الأخير (حتى مارس/آذار الماضي) بمقدار الثلث عن العام السابق.

(رويترز)

اقتحام حديقة منزل سوناك

أعلنت الشرطة البريطانية، أول من أمس الثلاثاء، توقيف أربعة أشخاص، لاقتحامهم حديقة منزل رئيس الوزراء ريشي سوناك (الصورة) في يوركشاير شمال البلاد، مضيفة أن أعمارهم تتراوح بين 20 و52 عاماً، ويتحدرون من مدن بريطانية مختلفة. وتبنّت مجموعة ناشطين تدعى «يوث ديماند» الواقعة، ونقلت في بيان على منصة إكس، عن شاب اقتحم العقار: «لدينا الكثير من الأسباب لنشكر المحافظين عليها: مدارس تنهار، أنهار ملوثة، تدمير هيئة الخدمات الصحية الوطنية».

(فرانس برس)

رصد

الخلافات تضرب هيئة تحرير الشام شمال غربي سورية

عادت الخلافات لتضرب هيئة تحرير الشام في شمال غربي سورية، إذ قرر قائد الهيئة أبو محمد الجولاني قيادة الجناح العسكري لتنظيم

غازي عنتاب ـ محمد امين

في ترجمة لحجم الخلافات التي تضرب هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، قرر أبو محمد الجولاني، قائد الهيئة التي تشكل سلطة الأمر الواقع في شمال غربي سورية، قيادة الجناح العسكري في هذا التنظيم المتشدد، الذي يواجه منذ فبراير/ شباط الماضي حراكاً شعبياً ضده.

وذكرت مصادر محلية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن الجولاني عزل قائد الجناح العسكري المدعو أبو الحسن الحموي، والمعروف بـ«أبو الحسن 600»، ليتولى هو بنفسه قيادة هذا الجناح الأهم والذي من خلاله يفرض سطوته على الشمال الغربي من سورية. والقائد العام للجناح العسكري يضم تحته ستة ألوية وهو رئيس غرفة عمليات الفتح المبين التي تضم الهيئة وفصائل «الجيش الوطني» في إدلب. وأوضحت مصادر إعلامية تابعة للهيئة أن أبو الحسن هو من قدّم استقالته قائلاً للجناح العسكري، مشيرة إلى أنه سيبقى في صفوف الهيئة. بينما أكدت مصادر مطلعة على ما يدور داخل الهيئة لـ«العربي الجديد» أن «أبو الحسن 600 أقيل مباشرة من الجولاني بالتنسيق مع قائد الجناح الأمني في الهيئة أبو أحمد حدود بسبب اتهامه بتسريب معلومات». وكان الجناح الأمني في الهيئة اعتقل أواخر العام الماضي أبو الحسن لعدة أيام في نطاق ما بات يُعرف بـ«قضية العملاء»، والتي كانت شرارة الانقسامات والخلافات في الهيئة، ولا سيما أن التحقيقات أثبتت بطلان التهم التي وُجهت لعدد كبير من كوادر الهيئة وفصائل أخرى ومدنيين وصل إلى نحو 167 شخصاً بالحد الأدنى وتضمن «التخابر والعمالة» مع أجهزة استخبارات إقليمية ودولية.

لكن الباحث العسكري في مركز «جسور» للدراسات رشيد حوراني، بيّن في حديث مع «العربي الجديد»، أن «أبو الحسن 600 ليس هو الشخص الأقوى في الجناح العسكري في هيئة تحرير الشام»، مضيفاً: «هو من أهم أربعة قادة في هذا الجناح وكان الإداري العام له». والإداري العام هو مسؤول الشؤون الإدارية المرتبطة بالإجازات والانتساب لفصائل الهيئة والتنقلات ضمن فصائلها. وتابع: «القوة في هذا الجناح تتركز لدى شخصين هما: أبو حسين الأردني (أردني الجنسية جاء إلى سورية عام 2013)، ومختار التركي (تركي الأصل وهو مسؤول العمليات العسكرية في الهيئة، وقائد سابق للجناح)». وأعرب عن اعتقاده بأن الجولاني «يحاول احتواء الغضب داخل الجناح العسكري والذي لم ينتهِ رغم إطلاق سراح العناصر والقادة التابعين له والذين اتهموا بالتخابر العام الماضي»، مضيفاً: «تولي الجولاني الجناح العسكري بنفسه محاولة للظهور شخصية مركزية ومحورية في أي خلافات تعصف بالهيئة». ووفق حوراني، تؤكد استقالة «أبو الحسن 600» تنامي الخلافات بين الأجنحة المختلفة داخل هيئة تحرير الشام التي ما تزال تحاول التعامل مع الحراك الشعبي ضدها والمستمر منذ فبراير الماضي، والذي يضع على رأس أولوياته تنحي الجولاني عن السلطة، وحل الجهاز الأمني وإطلاق سراح معتقلي الرأي، وانتخاب مجلس شورى للمناطق الخاضعة للهيئة، يضمن تمثيلاً واسعاً وحقيقياً لسكان هذه المناطق.

وأشار إلى أن تنصيب الجولاني نفسه قائداً للجناح العسكري «يؤكد عمق الخلافات التي تعصف في الهيئة خصوصاً لجهة الطريقة التي يجب التعاطي بها مع التظاهرات ضد الهيئة»، مضيفاً: «هناك جناح في الهيئة لا يوافق على قمع المتظاهرين وأعتقالهم، ويدعو إلى إجراء إصلاحات حقيقية كما يطالب في التظاهرات، من جهته، رأى الخبير في الجماعات الجهادية حسن أبو هنية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الإجراء الذي أقدم عليه الجولاني «بمثابة إعلان حالة الطوارئ»، مضيفاً أن «الجولاني يتصرف كحاكم عسكري للإمساك بجوهر التنظيم وعصبه وهو الجناح العسكري، وهو يريد إحكام قبضته أكثر على التنظيم من خلال تولي الجناح العسكري بشكل مباشر للحيلولة دون حدوث أي انقلاب عليه». وتعليقاً على تولي الجولاني قيادة الجناح العسكري بشكل مباشر، رأى الخبير في الجماعات الإسلامية الباحث عرابي عرابي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذه الخطوة «تركيز لسلطة الأمر الواقع بيد الجولاني»، مضيفاً: «الجولاني يريد إظهار نفسه على أنه الشخصية التوافقية لدى العسكريين في الهيئة، مع إرضاء أبو الحسن بتعيينه ربما وزيراً للدفاع في حكومة الإنقاذ» (تابعة لهيئة تحرير الشام). وفي السياق، قال الباحث السياسي باسل معراوي لـ«العربي الجديد» إن الجولاني «يجمع بحتكر كل السلطات العسكرية والأمنية والإدارية»، مضيفاً: يبدو أن لديه خشية من انقلاب عسكري عليه على وقع الحراك الشعبي ضده في محافظة إدلب ومحيطها.

> حسن أبو هنية: أبو محمد الجولاني يتصرف كحاكم عسكري

روته وخلفه ستولتنبرغ في مقر الأطلسي ببروكسل، 14 يونيو 2021 (فرانسوا موري/فرانس برس)

سيكون رئيس الوزراء الهولندي المنتهية ولايته، مارك روته، أمينا عاما جديدا، خلفا لنورويجي ينس ستولتنبرغ، في مرحلة حساسة للتحكّل الدفاعي، مع استمرار الحرب الروسية في أوكرانيا. وذكر الحلف في بيان: «قرّر مجلس شمال الأطلسي تعيين رئيس الوزراء الهولندي مارك روته الأمين العام المقبل لحلف شمال الأطلسي خلفاً لينس ستولتنبرغ». وأشار الحلف إلى أن روته سيتولى منصبه في 1 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وكتب ستولتنبرغ على منصة إكس (تويتر سابقاً) وُعيد الإعلان «أعلم أنني سأترك ناتو في أيادٍ أمينة»، مضيفاً أن «مارك هو مناصر حقيقي للعلاقات بين دول الحلف وقائد قوي وصانع للتوافق». وعمل ستولتنبرغ أميناً عاماً للحلف منذ عام 2014. من جهتها، توجّهت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إلى روته بالقول «إن قيادتك وخبرتك مهمتان للحلف خلال هذه الفترة الصعبة»، معربة عن تطلّعها «للعمل معاً لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي». وفي الوقت الذي هنأ فيه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بتعيين روته معتبراً أن «حسّه القيادي وتمسّكه بالمبادئ الديمقراطية حيويان لمستقبلنا المشترك».

في المقابل، أكد الكرملين أن تعيين روته لن يؤدي إلى أي تغيير «في النهج العام» للأطلسي. وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف: «من غير المرجح أن يحدث هذا الخيار أي تغيير في نهج ناتو العام»، مشدداً على أنه «في الوقت الراهن هذا الحلف مناهض لنا». وضمن روته الفوز بمنصب الأمين العام للأطلسي، بعد انسحاب منافسه الوحيد الرئيس الروماني كلاوس يوهانيس. وبذلك نال روته إجماع الدول الأعضاء الـ32 في «ناتو»، لتبوؤ منصبه. وبات روته رابع شخصية هولندية بعد دبرك ستيكر (1961-1964)، وجوزيف لونز (1971-1984)، ويب دي هوب شيفير (2004 . 2009)، يتولى منصب الأمين العام للأطلسي. ودعمت الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا ودول أخرى في أوروبا، تعيين روته. وبالنسبة لمعظم دول «ناتو»، يُعتبر روته الخيار المفضل للحلف ولأغلبية الأوروبيين، في مواجهة ما قد تسفر عنه الانتخابات الأميركية مع نهاية العام الحالي والتوجس الأوروبي من عودة دونالد ترامب، كونه دخل السياسة الهولندية في صيغ تعاون مع مختلف المعسكرات التي يأتي منها قادة دول القارة، إضافة إلى معرفته الجيدة بالمسؤولين الأميركيين. من هنا، يمكن تفسير الحماسة لروته بسبب ما جرى في يوليو/تموز 2018 حين عُرف بأنه الذي أنقذ الوضع عندما ساد التوتر اجتماع الحلف بحضور ترامب وقادة آخرين بسبب ميزانية «ناتو»، بعدما همس في أذن الرئيس الأميركي المزاجي من دون أن يتضح ما قاله له، فصار يكنى بـ«الهامس لترامب». ينتمي روته إلى حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية، وهو حزب يميني محافظ ليبرالي. هو حليف قوي لأوكرانيا ومنتقد للرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ومنذ بدء الاجتياح الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022 كان روته أحد المسؤولين المؤيدين لتقديم الدعم العسكري الأوروبي لأوكرانيا، ودأب على تأكيد ما قال إنها

> الكرملين: تعيين روته لن يؤدي إلى أي تغيير في نهج الأطلسي

الحاجة المطلقة لهزيمة روسيا في ساحة المعركة لتأمين السلام في أوروبا». ولا تقل حماسة مارك روته في دعم الأوكرانيين عن الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن، ولا عن المستشار الألماني أولاف شولتز وفي كوبنهاغن مينا فريدركسن، فالحرب تعتبر أساسية لخلافة ستولتنبرغ، خصوصاً مع توقعات الغربيين أنفسهم استمرار الحرب الأوكرانية لفترة أخرى من الزمن.

وزادت هولندا الإنفاق الدفاعي بما تخطى عتبة الاثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المطلوبة من أعضاء الحلف تحت قيادة روته في الآونة الأخيرة، كما قدمت بلاده طائرات مقاتلة من نوع أف 16 أميركية الصنع ومدفعية وطائرات مسيرة وذخيرة إلى كييف، بالإضافة إلى الاستثمار بكثافة في جيشها. وتحمّل هولندا روسيا مسؤولية إسقاط طائرة الركاب أم إتش17 فوق شرق أوكرانيا في يوليو/تموز 2014، ما أسفر عن مقتل جميع الركاب وأفراد الطاقم البالغ عددهم 298، من بينهم 196 هولندا. تبوأ روته سدة رئاسة الحكومة الهولندية في عام 2010، واستمر في منصبه بموجب انتخابات 2012 و2017 و2022 التشريعية. وعلى الرغم من إجراء استمرادم انتخابات تشريعية في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وذلك إثر إعلان روته عدم ترشحه مجدداً، غير أن الأحزاب الهولندية لم تنجح بعد في تشكيل الحكومة، إثر حلول حزب «من أجل الحرية» اليميني المتطرف بقيادة غيرت فيلدرز أولاً.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

بينما يستعد الرئيسان الأميركيان الحالي جو بايدن والسابق دونالد ترامب لمناظرتهما الأولى في 2024، قبل خمسة أشهر من الانتخابات الرئاسية، يسلط مراقبون الضوء على نقاط الاختلاف بين اليوم و2020، وأبرزها عمر المرشحين وتوقيت المناظرة، ما يفرض مناقشة قضايا ملحّة قد تكون حاسمة للناخبين المترددين

نقاط الاختلاف بين 2020 واليوم

مناظرة بايدن وترامب

أميركيون يشاهدون مناظرة لبايدن وترامب، سان فرانسيسكو، أكتوبر 2020 (Getty)

واشنطن ـ **محمد البديوي**

يستعدّ الأميركيون لمشاهدة المناظرة الأولى بين الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن والرئيس السابق الجمهوري دونالد ترامب، والتي سيشاهدها الملايين مساء اليوم الخميس، فيما ستطغى عليها بلا شك قضايا تشغل الناخبين لا سيما تلك الفئة المترددة، والتي قد تحسم فوز أي من المرشحين في الولايات المتأرجحة. بموازاة ذلك، فإن المرشحَين يستعدان من جهة أخرى لمعركة سياسية، اليوم، في أول مناظرة تلفزيونية في انتخابات 2024، قبل حلول موعد الانتخابات في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. علماً أنها ليست المواجهة الأولى بينهما، إذ سبق أن تواجه الرجلان في مناظرات 2020، وبالتالي تُطرح تساؤلات قبيل المناظرة المقبلة حول نقاط الاختلاف بين الأمس واليوم.

وفيما لم يسبق أن تنافس في هذا السباق مرشحان في سنّ بايدن (81 عاماً)، وترامب (78 عاماً)، إذ يشكل سنّهما أحد تحديات المناظرة، فإن لكل من الرجلين أساليبه المتوقعة في التعامل مع خصمه وجهاً لوجه. ويستمر ترامب بانتهاج خطابه الشعبوي، إذ سخر خلال تجمع انتخابي في فيلادلفيا، يوم السبت الماضي، من تحضيرات بايدن مع مستشاريه في مقر كامب ديفيد، قرب واشنطن، استعداداً للمناظرة، قائلاً: «إنه ينام، لأنهم يريدونه أن يكون بأحسن حال. وقبل المناظرة بقليل، سيتلقى حقنة...»، وذلك بعدما لمّح في السابق إلى أن بايدن سيستخدم منشّطات قبل مواجهته. في المقابل، ردت حملة بايدن باتهام ترامب بمحاولة «صرف انتباهنا عن واقع مساء الخميس (موعد المناظرة) أمام الجمهور». وقال المتحدث باسم الحملة عمار موسى إنه «سيتعين على ترامب الرد على انتزاع حريات الأميركيين، ووعد المتبرعين المليارديرات بتخفيضات ضريبية على حساب الطبقة الوسطى، وتهديد ديمقراطيتنا ذاتها بوعود بالحكم كديكتاتور إذا فاز، والعنف إذا خسر».

في كل الأحوال، فإن المناظرة التي ستبثها قناة «سي أن أن» الأميركية، الخميس 27 يونيو/ حزيران، لمدة 90 دقيقة، في حدث تعود جذوره إلى المناظرات الرئاسية الأولى المتلفزة عام 1960، وبإشراف دانا باش وجيك تابر من الشبكة، ستكون فرصة نادرة لكلا الرجلين لمحاولة اكتساب تأييد عدد قليل من الناخبين في الولايات المتأرجحة والحاسمة، متسلحاً كل منهما بنقاط قوته، مقابل نقاط ضعف الآخر. والرهان سواء بالنسبة لبايدن أو لترامب هو تعبئة الناخبين المتبقين خارج الاستقطاب الشديد الذي يسود الحياة السياسية الأميركية ما بين الحزبين الرئيسيين، وغير المهتمين بتكرار السباق ذاته بين المرشحين في 2020. ويعد بايدن بإنقاذ الديمقراطية، كما يطرح نفسه ضمانة لحق النساء في الإجهاض وحليفاً للطبقات الوسطى، وأنه يقف بوجه أنظمة مثل روسيا والصين. في المقابل، يعد ترامب بتخفيضات ضريبية ورسوم جمركية مشددة ومشاريع تنقيب عن النفط وعمليات طرد جماعي للمهاجرين. علماً أنه وفق «سي أن أن»، فإن استطلاعات الرأي تظهر أن الاقتصاد هو القضية الرئيسية بالنسبة للأميركيين و«بايدن يخسر هذه الحجة أمام خصمه»، إذ يثق «المزيد من الأميركيين في ترامب مقارنة ببايدن في التعامل مع الاقتصاد والتضخم». في حين وفق استطلاع لشبكة «فوكس نيوز» نشر الأربعاء الماضي، يعتبر 47 في المئة من الناخبين الإجهاض «مهماً للغاية» بالنسبة لقرارهم في الاختيار بين بايدن وترامب. إلا أن قضايا مثل الهجرة والشرق الأوسط تفرض نفسها في هذا التوقيت.

وفي السياق، يقول جون جيزي، المحلل السياسي وكبير كاتبي العمود السياسي ومراسل البيت الأبيض بشبكة «نيوز ماكس» الإخبارية الأميركية، إن نقاط الاختلاف في مناظرات بايدن وترامب الرئيسية بين المناظرة المقبلة والمناظرات السابقة بينهما، أنه للمرة الثانية فقط في التاريخ «لدينا رجلان كانا رئيسين يتنافسان». ويضيف في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «إلى جانب ذلك فقواعد المناظرة هذه المرة هي في الأساس القواعد نفسها للمناظرة الرئاسية الأولى في عام 1960، إذ سيتم كتم صوت الميكروفون لغير المتحدث، إضافة إلى عدم وجود جمهور، ومنح المشرفين (على المناظرة) صلاحيات قوية للالتزام بالقواعد الموضوعة». ويلفت إلى أن «الأمر الآخر هو أن المناظرات تكون عادة بين المرشحين الرئيسيين في شهر أكتوبر/ تشرين الأول»، أي عشية الانتخابات التي تكون في نوفمبر/ تشرين الثاني وليس قبل أربعة أو خمسة أشهر كما هو حال مناظرة اليوم.

> جون جيزي: بايدن قد يُظهر أنه يتولى القيادة الكاملة

ويعتبر جيزي أن «المتوقع من بايدن أن يُظهر أنه يتولى القيادة الكاملة، وأنه قوي، ويحاول تكرار أدائه خلال مناظرته الأولى مع ترامب في 2020 قبيل الانتخابات الرئاسية الماضية». أما بالنسبة لترامب، فيوضح جيزي أنه «يتعين عليه أن يبدو أكثر تحفظاً والظهور كرجل دولة، وألا يقاطع (منافسه) كثيراً مثلما كان يفعل في السابق»، مشيراً إلى أن «قواعد المناظرة بطبيعة الحال لن تسمح له بالمقاطعة، خصوصاً أنه سيتم كتم صوت الميكروفون حتى لا يقاطع المتحدث الآخر». ويضيف أن هذه المناظرة «لن تؤثر كثيراً على السباق الرئاسي، إذ عادة يخسر المرشحون في المناظرات لكنهم يتعافون سريعاً»، ويعزو ذلك بالنسبة لبايدن وترامب إلى أن «لديهما متسعاً من الوقت في حال الخسارة، وإذا ما كان أداء أحدهم سيئاً في المناظرة، فسوف يخوض مناظرة أخرى في المستقبل» في العاشر من سبتمبر/ أيلول المقبل على شبكة «إيه بي سي» الأميركية. وتعليقاً على تأثير المناظرة على من لم يحسم موقفه من الناخبين الأميركيين بشأن التصويت، يقول جيزي إنه «مع شخصيتين مثل بايدن وترامب، اتخذت غالبية المترددين قرارها، وهناك مجموعة قليلة ربما تصل نسبتها إلى 1%، قد يكون قرارها حاسماً إذا كانت نتائج الرجلين متقاربة في السباق، ما يجعل صوتها بالغ الأهمية».

ويتوقع جيزي أن «تحتل قضية الهجرة محوراً مهماً (في المناظرة)، خصوصاً أنها أصبحت قضية مهمة جداً عالمياً»، لافتاً إلى أن «ترامب سيحاول الاستفادة من هذه القضية، لأنه يستطيع القول بسهولة إنه في فترة ولايته، وبموجب سياساته حينها، كانت الهجرة غير النظامية آخذة في الانخفاض». كما يمكنه استغلال «أن بايدن ألغى الكثير من سياسات ترامب التي أدت للمشكلات الموجودة على الحدود حالياً».

من جانبه، يشير جيم موران، عضو مجلس النواب السابق عن ولاية فيرجينيا، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن نقاط الاختلاف في مناظرات بايدن وترامب «أن بايدن أكبر بأربع سنوات من ترامب، وأنه في عمر لا تظهر فيه طاقته الجسدية في أحسن حال، ويبدو متقدماً في السن». أما على الجانب الآخر، وفق موران، «أصبحت قاعدة ترامب أكثر صلابة وقوة، وتم التوجه إليها بالدعاية لمدة أربع سنوات (الماضية)». ويوضح أنه لا يتوقع أن يؤثر ما وصفه بـ«التباطؤ الجسدي» على بايدن، إذ يقول: «لا أعتقد أن عقله يتباطأ، وأن عمره سيؤثر على المناظرة»، متوقعاً أن «لا تؤثر المناظرة في العموم على السباق الانتخابي إلا إذا حدث شيء كبير يلفت الأنظار وطنياً». ويضيف أن «مؤيدي ترامب سيؤيدونه بغض النظر عن فوزه أو خسارته في المناظرة».

وفي ما يخص الاقتصاد، يوضح موران أن «الاقتصاد سيكون محوراً مهماً في المناظرة، إذ سيجادل بايدن بأن الاقتصاد الأميركي في الواقع جيد جيداً وأن هناك تراجعاً في التضخم، وانخفاضاً في نسبة البطالة». لكن ترامب «سيحاول تصوير الوضع الاقتصادي في البلاد بأنه كارثي»، لافتاً إلى أن «قاعدة ترامب ستوافقه على ما يقول، لكن الحقائق في جانب بايدن».

ويشير إلى أن «ترامب سيحاول استغلال الأوضاع في قطاع غزة، بالهجوم على بايدن، رغم أن ترامب نفسه طالب الإسرائيليين بإبادة جميع من في القطاع». ويقول إنه «بقدر ما كانت سياسة بايدن مخيبة للآمال في غزة، لكنه سيدافع عن قراراته وخطته لوقف إطلاق النار وإدخال مساعدات إنسانية، وعن رفضه إرسال شحنة من الأسلحة الثقيلة إلى إسرائيل، في حين أن ترامب كان سيعطي إسرائيل كل سلاح تريده». ويوضح أن ترامب «سيكذب في هذه النقطة كثيراً، وسيستغل مزاعم رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) بأن بايدن قلّص تزويد إسرائيل بالأسلحة».

رؤيتان مختلفتان لدور الولايات المتحدة

يختلف كل من الرئيس الأميركي جو بايدن وخصمه الرئيس السابق دونالد ترامب بشكل حاد حول رؤيتهما لدور الولايات المتحدة في العالم، وهو ما يرجح أن يبرز في مناظرتهما اليوم الخميس. وبينما يقود بايدن الجهود الدولية لدعم أوكرانيا بعد الغزو الروسي عام 2022، بما فيها حزم المساعدات المالية والأسلحة، إلى جانب زيارة إلى كييف العام الماضي، وصف خلالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه «طاغية»، يعبّر ترامب عن شكوكه بشأن تلك المساعدات، متفاخراً بأنه يمكنه إنهاء الحرب خلال «24 ساعة». وخلال حملته الانتخابية، أشار إلى أنه سيشجع روسيا على «فعل ما تشاء» إذا لم «يدفع الحلفاء في ناتو (حلف شمال الأطلسي)»، في إشارة إلى مطلبه بزيادة دول الحلف إنفاقها العسكري. وبشأن إسرائيل كان ترامب قد اتخذ خطوات غير مسبوقة في تاريخ الإدارات الأميركية أثناء ولايته، مثل نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة ضمن ما عرف يومها بـ«صفقة القرن» لتصفية القضية الفلسطينية، فيما يستمر بانتقاد بايدن باعتباره «تخلى عن» إسرائيل. علماً أن بايدن يقدّم نفسه مدافعاً عن تل أبيب، لا سيما خلال الحرب الحالية على قطاع غزة، وهو ما يعرّضه لانتقادات من الجناح اليساري في حزبه الديمقراطي. أما في موضوع بكين، فيعتبر كل من ترامب وبايدن الصين أكبر منافس على المدى الطويل للولايات المتحدة، وإن بنغمات مختلفة، إذ اتخذ بايدن إجراءات أكثر صرامة ضدها بما في ذلك فرض حظر شامل على صادرات أشباه الموصلات، وسط الحرص على منع المنافسة من الانحراف إلى صراع والإبقاء على التعاون في مجالات معينة مثل تغير المناخ. من جهته، يصف ترامب الصين بأنها عدو، متعهداً بزيادة الرسوم الجمركية، فيما يصرّ على أن الرئيس الصيني شي جين بينغ «صديق جيد». ومن خلال تصريحات ترامب على مدى حملته الانتخابية، ينعكس برنامجه السياسي داخل البلاد من خلال تعهدات، منها إطلاق أكبر عملية ترحيل للمهاجرين غير النظاميين في تاريخ الولايات المتحدة «في أول يوم» له في منصبه إذا فاز، متهماً المهاجرين غير النظاميين بـ«تسميم دماء بلادنا». ومن خلال تصوره القائم على زيادة التعرفات الجمركية على جميع الواردات، يرى أن هذه الإيرادات ستموّل «خفضاً ضريبياً كبيراً» بالنسبة لطبقات المجتمع الأميركي. وقال في تجمع انتخابي، الشهر الحالي، إنه إذا أعيد انتخابه «سيوقف إنفاق بايدن المسرف وينهي بسرعة عملية الاحتيال الخضراء الجديدة»، في إشارة إلى التمويل الذي التزم به بايدن للحد من تغير المناخ. كما تعهد ترامب «بتعيين مدع عام خاص لملاحقة الرئيس الأكثر فساداً في تاريخ الولايات المتحدة، جو بايدن»، علماً أنه هو نفسه ينتظر حكماً الشهر المقبل، بعد إدانته بدفع رشى لشراء صمت ممثلة إباحية، وملاحق بثلاث قضايا جنائية أخرى. إلى ذلك، منحت لجنة الانتخابات الاتحادية الأميركية، أول من أمس الثلاثاء، ترامب تمديداً ثانياً لمدة 45 يوماً من أجل تقديم تقرير عن وضعه المالي الشخصي إلى اللجنة، إذ كان مقرراً أن يقدم هذا الإقرار في 15 مايو/ أيار الماضي. مع العلم أن البيت الأبيض نشر إقراراً مالياً في مايو 2023 لكل من الرئيس الأميركي جو بايدن ونائبته كامالا هاريس. وبينما كان التمديد الأول حتى الأول من يوليو/ تموز المقبل، طلب ممثل قانوني لترامب (لم يذكر اسمه)، من لجنة الانتخابات، أول من أمس، تمديداً جديداً بسبب ما قال إنها تعقيدات مالية بشأن ممتلكاته، وفق رسالة نشرتها اللجنة. وأظهرت رسالة ثانية للجنة الانتخابات أنها وافقت على الطلب، وسيتم التمديد حتى 15 أغسطس/ آب المقبل.

ترامب خلال تجمّع انتخابي في بنسلفانيا، السبت الماضي (آنا مونيماكر/ Getty)

(فرانس برس، رويترز)